

النّص المحقق

[وهذا باب اسم الفاعل

وهو لا يَخْلُو أنْ يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ، أو لا يكون . فإنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ فإنَّهُ يَعْمَلُ على كُلِّ حالٍ كانَ ماضيًا، أو حالًا، أو مُسْتقبلًا(١)؛ وعِلّةُ ذلك أنَّه نائبٌ مناب الفعلِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ مِنْ قبيلِ الأسماء الموصولات(٢)، والأسماء الموصولات إنَّما تُوْصَلُ بالجملِ، أوْ المفردات التي هي في معني الجمل، وذلك الظروف والمجرورات(٣)، فالضارب [قد وقع موقع](٤) الذي يَضْرِبُ، والدليل على ذلك مراجعته(٥) إيَّاهُ في الشِّعر، نحو قوله :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ **** وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ(٦)

وقوله :

فيستَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ **** وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ(٧)

---

(١) اسم الفاعل إذا كان مقرونا بأل يعمل عمل فعله مطلقا، في المضي، والحضور، والاستقبال، عند أغلب النحويين، وقد ظن قوم منهم الرماني أنه لا يعمل إلا في المضي.
ينظر: الكتاب ١٨١/١، والمقتضب ١٤٤/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

(٢) يدل عليه قول سيبويه: "وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله" الكتاب: ١٨١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٨٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦/٣، وأوضح المسالك ١٤٨/١.

(٤) أ: قد رجع فرفع، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) جـ: موافقتهم.

(٦) البيت من البسيط،وهو منسوب للفرزدق يهجو به أعرابيًا فضل جريرًا والأخطل عليه في مجلس عبدالملك بن مروان.
ينظر: التصريح للأزهري ١٧٠/١، وخزانة الأدب ٣٢/١، ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٤/٢.
والشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

(٧) أ: اليتقطع، والصواب ما أثبته من جـ، والمصادر المخرجة.
واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: هو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره، والشيحة: موضع ينبت الشيح.
البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، في خزانة الأدب ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، والإنصاف ١٢٣/١، والأشباه والنظائر ٢٢٨/٢.
والشاهد فيه قوله: (اليتقصع)، حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

وقوله:

يَقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ العُجمِ ناطِقاً ** إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمارِ الْيُجَدَّعُ** (١)

فهذا كله يَشْهدُ بما قلناه. فلمَّا وقع موقع الفعل عمل.

وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ألفٌ(٢) ولامٌ، فإنَّه يعمل باتفاقٍ إذا كان بمعنى الحال والاستقبال(٣)، ولا يعمل بمعنى الماضي أصلاً بإجماع مِنْ النَّحويين(٤) إلَّا الكسائي(٥) فإنَّه أجاز إعماله(٦).

فإنْ كان متعديا إلى اثنين فإنَّه يُضَاف إلى الأول عندنا إذا كان بمعنى الماضي، والكسائي يعمله(٧) فيه(٨).

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، في خزانة الأدب ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، والإنصاف ١٥١/١، ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦١/١.

والشاهد فيه قوله: (اليجدع)، حيث اتصلت (أل) الموصولة بالفعل المضارع شذوذا، لأن اتصالها به دليل على موصوليتها.

(٢) أ : الألف، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) يشترط في عمل اسم الفاعل إذا كان مجردا من أل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال وأن يكون معتمدا على نفي أو أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال.

ينظر: شرح التسهيل ٧٣/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤.

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل؛ لأنه لا مشابهة بينه وبين الماضي، فهو يجري على المضارع في حركاته وسكناته. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥.

(٥) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولى بني أسد، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة، ولد بالكوفة ، واستوطن بغداد ، أخذ عن الرؤاسي والخليل ، وتوفي سنة ١٨٩ هـ ، وله الكثير من المصنفات، منها: معاني القرآن ، و ما تلحن فيه العوام ، والحروف ، ينظر: انباه الرواة ٢٥٦/٢، ٢٥٧، والوافي بالوفيات ٤٨/٢١.

(٦) ينظر: رأي الكسائي في شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، والايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٤٠/١.

(٧) أ: يعمل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) وهذا على مذهبه أن اسم الفاعل يعمل ولو كان ماضيا، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ووجه الاستدلال بها الفعل (باسط)

=

وأمَّا بالنظر إلى الثاني فإنَّهم اختلفُوا فيه، هل يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُضْمرٍ، أو باسم الفاعل نفسه؟ إذا قلت: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا أمس(١)، وسنبين الصَّحيحَ مِنْ هذين المذهبين.

فإذْ وقَدْ تبين السبب في عمل اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فينبغي أن نبين السبب في عمله حالا ومستقبلا دونهما، ولا يعمل ماضيا.

فمِنْهم مَنْ اعتل بأنَّه في معنى فعل أشبهَهُ، فـ(ضارب) في معنى (يضرب)، ويضرب قدْ أشبه ضاربا، ولذلك(٢) أُعْرِبَ، فلمَّا كان في معنى/ فِعْلٍ، وذلك الفعلُ أَشْبَهَهُ(٣) عمل حملا عليه(٤)؛ ١٩٥/ب
لأنَّهُ قد تمكن الشَّبَهُ بينهما، والذي يكون بمعنى الماضي لم يكن في معنى فعل مُشْبِهٍ، فلم يعمل(٥).

ومنهم مَنْ قال: إنَّما عَمِلَ؛ لأنَّهُ في معنى الفعل، جارٍ عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وليس ذلك في الماضي؛ لأنَّهُ غير جارٍ(٦).

=

معناه في الماضي؛ لأنّ الحادثة قبل نزول القرآن، وقد عمل النصب في المفعول به (ذراعيه)، لكن الجمهور خرجوه على حكاية حال ماضية، وأرى أن رأي الكسائي فيه تيسير وسعة، ولا يخالف أصلًا نحويًا.

ينظر مذهبه في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٢٤/١٠-٣٢٥.

(١) اختلف النحاة في نصب الثاني، فذهب الجمهور والجرمي وابن مالك إلى أنه منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل، والتقدير في هذا المثال: أعطاه درهمًا، وذهب آخرون منهم السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، والشلوبين إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٢.

(٢) أ: وكذلك، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) جـ: قد أشبهه.

(٤) قال أبو البقاء العكبري: "أن الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تُعرب إلا أنّ المضارع أُعرب لمشابهة اسم الفاعل فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال". اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٧/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠١٢/٢، والتصريح للأزهري ١٢/٢.

(٦) قال الفارسي: وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لما كان جاريا عليه في حركاته وسكونه. الايضاح للفارسي ص١٣٣.

فإنْ قلت لصاحب هذا المذهب: قد انكسر هذا عليك بـ(مَكْسُوٍّ)، ألا ترى: أنَّهُ يعمل[١]، وليس بجارٍ على (يكسي)، ولا هو على عدد حروفه[٢].

قال لك معتذرًا: هو محمولٌ على اسم الفاعل؛ لأنَّ فِعْلَهُ محمولٌ على فعل الفاعل.

ألا ترى: أنَّ الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرٌ مِنْ فِعْلِ الفاعل، وليس بِنَاؤُه أصلًا؛ بدليل قولهم: وُوْرِي[٣]، دون همْزٍ، فإنَّما صحّ؛ لأنَّهُ كأنَّهُ وَارَى[٤]، فكذلك عمل (مَكْسُو)؛ لأنَّهُ كأنَّهُ كاسٍ، أو هو مُغَيَّرٌ مِنْه، وهذا اعتذار حسن[٥].

قال صاحبنا[٦] أبو الحسن بن عصفور[٧] — فسح الله له البقاء — : والأولى عندي أنْ يُعْتَلَّ لعمله[٨] بمجموع العلتين، فيقال: إنَّما عمل؛ لأنَّهُ في معنى فعلٍ مُشَبَّهٍ، ولأنَّهُ في معنى الفعل جارٍ عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنَّ الشَّبَهَ مَهْمَا أمْكن أنْ يكون قويًا[٩] فهو أولى[١٠].

---

(١) مكسو اسم مفعول، وهو يعمل فتقول: زيد مكسو العبد ثوبا. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٣/٢.

(٢) اسم المفعول ليس بجار على الفعل، وقد عمل عمله. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

(٣) ووري: سُتِرَ، على وزن فوعِلَ. ينظر: لسان العرب ٢٨٣/١٥ (وري).

(٤) الواوان إذا وقعتا في الصدر — والواو أثقل حروف العلة — قلبت أولاهما همزة وجوبا، نحو: أواصل في وواصل، إلا إذا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، نحو: ووري في وارى؛ فإنه لا يجب قلب الأولى همزة؛ لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد مخففا لبعض الثقل.

ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧٦/٣.

(٥) حسَّن الصفار هذا الاعتذار، ولكن ابن عصفور اعترض عليه بقوله: "فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحدا كان أولى من هذا التكلف". شرح الجمل لابن عصفور ٤/١.

(٦) ج: زيادة (الفقيه).

(٧) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس ، ، ولد بإشبيلية سنة٥٩٧هـ ، أخذ عن الشلوبين والدباج ، توفي سنة ٦٦٣ هـ ، وله مؤلفات منها : المقرب ، والممتع ، وشرح الجمل للزجاجي ، ينظر : الوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢-١٦٧، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٨) أ: بعلة، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) أ: حرفًا، والصواب ما أثبته من جـ.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢.

وأمَّا الكسائي فلمَّا جعل العلةَ في العمل كونه في معنى الفعل، لَزِمَهُ أنْ يُعْمِلَ اسم الفاعل بمعنى الماضي(١).

وهذا الذي قاله إنْ كان مأخذه فيه القياس فهو قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّهُ لم يُشَبَّه، ولاحظَّ للأسماء في(٢) العمل(٣)، فهو خارج عنْ المستقبل والحال على ما بيَّنَّا.

وإنْ تَمسّك في ذلك بطريق السماع نظرنا معه فيه، فمِمّا أَوْرَدَهُ عاضدًا به مذهبه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾(٤)، فالمعنى: وكلبهم بسط ذراعيه؛ لأنَّ هذا إخبارٌ عنْ أهل الكهف، وهم قدْ مَضوا(٥).

وأورد مِنْ كلامهم: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ، سويئرٌ فُرَيْسِخا(٦).

فأمَّا هذه الحكاية فلا حُجة فيها(٧).

أمَّا تعليق المجرور بمارٍ وهو ماض، فلا يُقَاس عليه غير المجرور؛ لأنَّ المجرور يَعْمَلُ فيه الجامد. ألا ترى قوله:

كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمٌّ (٨)

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٥/٨١ .

(٢) أ: من، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) قال ابن السراج: اعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف. الأصول في النحو لابن السراج ١/٥٤، وذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في: المقتصد في شرح الايضاح ١/٥٠٦.

(٤) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٠، وهمع الهوامع ٥/٨١-٨٢.

(٦) هذا حكاية عن العرب وقولهم: أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤، ومغني اللبيب ٢/٥٠١، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤.

(٧) لأن فرسخا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤، وشرح التسهيل التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

(٨) هذا عجز بيت من مخلع البسيط، وصدره: **مَا أُمّكَ اجْتَاحَتْ الْمَنَايَا**

وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٢٧٢، ولسان العرب ١/٢١٧، وتخليص الشواهد ١٦٦، وخزانة الأدب ٥/٢٦٧.

[فعَمِلَ (أمّ) في (كُلّ)؛ لأنَّهُ في معنى مُشْفِقٌ][1].

وكذلك الظرف ألا ترى قوله :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذ جَدَّ النَّقُرْ[2]

ومّما يدل على فساد مذهبهم أنَّهم قد/ وافقونا على أنَّ اسم[3] الفاعل إذا صُغِّرَ لم ١٩٦/أ يعمل[4]، وهم قد أوردوه مُصَغرًا فقياسه أنْ يعمل في الظرف.

وأمَّا الآية التي أوردوا فإنَّ الماضي فيها على معنى الحال] [5]، وليس كل ما يوجد مِنْ هذا يُتأول على الحال، ولكنْ إنَّما أولناه على الحال؛ لأنَّ المعنى عليه، ألا ترى قوله[6]:﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[7] فهذه الجملة في موضع الحال، والمعنى على ذلك؛ لأنَّهُ أراد أن يخبر: أنَّك تحسبهم أيقاظا وهم على هذه الصفة، ولا يريد: أنْ يَسْتأنف خبرا؛ لأنَّهُ لا فائدة في الإخبار عن أهل الكهف بأنَّهم رقود؛ لأنَّهم قد كانوا مُنْتَبِهِينَ، وإنَّما تكون الجملة تقييدا لما قبلها، فقوله[8] بعد: (وَكَلْبُهُم) معطوف على (وَهُمْ رُقُودٌ) فهي حال، وإذا كانت حالاً وكلام وكلام العرب إذا صَرَّحْتَ فيه بالفعل وإنْ كان المعنى على المضي أنْ تأتي به مضارعا، فتقول:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٢) البيت من الرجز لعبيد بن ماوية الطائي في لسان العرب ٢٥٨/١٤ مادة (نقر)، ولبعض السعديين في الكتاب ١٧٣/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١٤، وأوضح المسالك ٢٩٦/٤، ومغني اللبيب ٥٠١/٢.

والنَّقُرْ: أصله بفتح النون وسكون القاف (النَّقْرُ) وهو صوت من طرف اللسان يُسكِّن به الفارس فرسَه إذا اضطرب.

والشاهد فيه قوله: (أنا ابن ماوية إذ) حيث عمل في (إذ) ما في ابن ماوية من رائحة الفعل.

(٣) أ: الاسم، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قوله هذا فيه نظر؛ لأن النحويين اختلفوا في عمل اسم الفاعل إذا كان مصغرا، فيرى البصريون والفراء أنه لا يعمل، يعمل، ويرى الكسائي وبقية الكوفيين أنه يعمل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦/٢-٧، وارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥، ومغني اللبيب ٥٠١/٢، وهمع الهوامع ٨١/٥.

(٥) ما بين المعقوفتين من بداية النص إلى هنا ساقط من ب.

(٦) جـ: زيادة (تعالى).

(٧) سورة الكهف، من الآية (١٨).

(٨) أ: فقولهم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

جاء زيدٌ يضحكُ، وإنْ كان ماضيا؛ لأنَّه تفسير لـ(جاء)، و(جاء) ماضٍ، ولا تقول: جاءَ زيدٌ ضَحِكَ[١]، فقد تبين أنَّ: جاءَ زيدٌ ضاحكا في معنى يضحكُ، وضَحِكَ من يَضْحَكُ ماض؛ لأنَّ العربَ إنَّما تُصرحُ هنا بالمضارع، فعلى هذا يكون (بَاسِطٌ) قد وقع موقع يبسط[٢]، وإن كان المعنى على المضي، فإذا كان في موضع يبسط فعمله على ما ينبغي؛ لأنه قد وقع موقع المضارع، فهذا هو الذي نعني به الحال المحكية[٣]، ولولا أنَّ المعنى على الحال لما قلنا ذلك، فهذا فهذا لا دليل فيه.

والذي يمكن أنْ يتمسك به في إعمال[٤] الماضي قوله:

وَمَجْرٍ كَغُلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِـــغٍ ** دِيَارَ العَدُوّ ذي زُهَاءٍ وَأرْكَـــانِ**[٥]

فهذا ماضٍ بإجماع؛ لأن (رُبَّ) مِنْ القرائن التي تصرفُ المستقبلَ[٦] إلى الماضي[٧]، فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقومُ، فالمعنى: قَامَ، فكذلك هنا فإنَّما يُخَرَّج على أنْ يكونَ (بالغ) قد أُضْمِر بعده ما يعمل في (ديار العدو)، وإنما أولناه؛ لأنَّه فذٌّ لا نظير له.

---

(١) أ: يضحك، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) أ: بسط، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٣) ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٥٧١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤/٢، والدر المصون ٤٦٠/٧-٤٦١.

(٤) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، و جـ.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٥ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٥٧/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٥/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٠/٣.
المَجْرُ: الجيش الضخم، الغُلّان: جمع غالّ وهو نبات، والأنيعم: اسم واد، والزُّهاء: المقدار في العدد.
والشاهد فيه قوله: (بالغ ديار العدو) حيث عمل اسم الفاعل النصب في معموله وهو بمعنى المضي؛ لأن الشاعر قصد به حكاية الحال الماضية.

(٦) ب: المستعمل.

(٧) لأن من خصائص (رُبَّ) عند أكثر النحويين أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا، تقول: رُبَّ رجلٍ كريمٍ كريمٍ لقيتُه، ويقل وقوع الفعل حالا أو مستقبلا.
ينظر: رصف المباني ص١٩٢، والجنى الداني ص ٤٥١، ومغني اللبيب ١٥٦/١- ١٥٧.

فأمَّا (درهما) مِنْ[١] قولك: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا، فمِنْهم مَنْ قال: إنَّهُ منصوبٌ بإضمار فعل، وكأنَّهُ قال[٢] يعطيه درهما، ودلَّ عليه مُعْطِي، وهذا نكر[٣] عليهم/ بـ هذا [ظان][٤] زيد ١٩٦/ب
قائما، فإنَّهُ لا يمكن أنْ يكون قائما منصوباً بإضمار فعل؛ لأنَّ المفعول الثاني لا يخلو أنْ يكون محذوفا اختصارًا، أو اقتصارًا[٥]، والاقتصار لا يجوز[٦]، والاختصار بمنزلة الثابت[٧]، فكأنَّهُ موجود، فما الذي نصبه؟

فإنْ قلت: بمضمر[٨]، قيل لك: فأين المفعول الثاني، ويتسلسل الأمر، فلا بد مِنْ[٩] أنْ يَنْتَصِبَ بـ (هذا) نفسه، إلا أنَّني اعترضتُ أبا الحسن، بأنْ[١٠] قلت : هذا لا يوجدُ من كلامهم أصلا، فزعم أنَّ قوله تعالى: (جاعلُ الليلِ سكنًا)[١١] مِنْ هذا القبيل، ولا يمكن أنْ يكون (جعل) فيه إلا مِنْ أخوات (ظنّ)، فقلت له: لعلها بمعنى (خلق)، ويكون (سكنًا) حالا،

---

(١) ب: في.

(٢) قوله: (قال) ساقط من ج.

(٣) ب و جـ: ينكسر.

(٤) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، وجـ .

(٥) حذف المفعول لدليل يسمى اختصارا، وحذفه لغير دليل يسمى اقتصارا.
ينظر: أوضح المسالك ٢/٥٩-٦٠، وهمع الهوامع ٢/٢٢٤، وشرح الأشموني ٢/٦٩.

(٦) يمتنع حذف مفعول واحد في باب ظن اقتصارا بالإجماع.
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢، وأوضح المسالك ٢/٦٠، وشرح الأشموني ٢/٦٩.

(٧) لأن المحذوف بدليل كالمذكور.

(٨) ب، وجـ: مضمر.

(٩) قوله: (من) ساقط من ب.

(١٠) أ: فإن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(١١) سورة الأنعام، من الآية (٩٦)، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر، أما قراءة الجمهور فهي: بلفظ الماضي: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾. ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٠، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤١.

فزعم أنَّ ذلك لا يُتَصور؛ لأنَّه لم يخلقه في هذه[١] الحال، وإنَّما كان سكنًا بعد الخلق لا وقت الخلق، فقلت: يكون حالا مُقَدَّرةً[٢]، فقال: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ فيه ادعاء كون الله – عزَّ وجلّ – على هذه الصفة مِنْ أنَّهُ خلقه مقدرا فيه السكون، ولا تَثْبُتُ لله صفةٌ إلَّا بدليل، فقلت له: الذي يدل على إثبات هذه الصفة [أنَّهُ الآن على هذه الصفة][٣]، فقد قدره[٤] على هذه الصفة، فقال: ليس في هذا دليل؛ لأنه يمكن أنْ يكون خلقه أولا، لا لهذا ثم جعله[٥] هكذا بعد الخلق، فثبت أن الأول ينصب بحكم الاضطرار.

وأيضا فإنَّهُ قَدْ[٦] أُضِيفَ إلى الأول فحلَّ مِنْه محل التنوين، وكل اسم منون طالب لما بعده فإنَّه يَنْصبه، فقد تبين ما يعمل من أسماء الفاعلين، وما لا يعمل، بالخلاف الذي فيه بيننا وبين الكسائي، وتبين الصحيح من المذهبين.

واسم الفاعل لا يعمل إلا بشروط: منها: أنْ يعتمد، واعتماده إمَّا على أداة نفي، نحو: ما قائم زيدٌ[٧]، وإمَّا على أداة استفهام، نحو: أ قائم زيد؟ وإمَّا أنْ يقع صلةً، أو صفةً، أو خبرا، أو في موضع ما أصلُه الخبرُ، وذلك أنْ يكون في موضع المفعول الثاني في باب ظننت، أو الثالث في باب أعلمت[٨].

---

(١) ب: هذا.

(٢) للعلماء في هذه الآية قولان، إما أن يكون جعل بمعنى ظن، وسكنا مفعولا ثانيا، وإما أن يكون بمعنى خلق، وسكنا حالا مقدرة. ينظر: الدر المصون ٥/٦١، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم ٧/٢٣٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) ب: وقدره.

(٥) أ: خلقه، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) قوله: (قد): ساقط من ب.

(٧) أ: زيدا، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٨) تنظر هذه الشروط في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦، وشرح التسهيل ٣/٧٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٩- ٢٢٧٠، وهمع الهوامع ٥/٧٩-٨١.

وخالفَنا أبو الحسن[(١)] فأجاز إعماله في المرفوع مِنْ غير شرط، فيجيز[(٢)]: قائمٌ زيدٌ، وفائدة الخلاف هل يجوز: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، أو لا؟

فهو يجيزه؛ لأنَّهُ/ قد جرى عندنا مجرى الفعل، ونحن نمنعه؛ لأنَّهُ لا يعمل إلا بشرط الاعتماد[(٣)]، وإنْ جاء مِنْ كلامهم قائم زيدٌ، فهو عندنا مِنْ باب تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ[(٤)]. ١٩٧/أ

وهذا الذي ذهب إليه إنْ كان مستندُه فيه السماعَ قلنا به، وما[(٥)] أظنُّك يا نحويّ تجده! فلم يبق له إلّا قياسه على المعتمد على ما ذكرنا، وهو قياس فاسد؛ لأنَّه قاس الشيء على ما لا يشبهه، ألا ترى أنَّ المعتمد قويت فيه حقيقة الفعل، فإذا دخل عليه النفي فإنَّما ينفي ما فيه مِنْ معنى الفعل، وإذا دخل عليه حرف الاستفهام فإنَّما يقع الاستفهام عمَّا فيه مِنْ معنى الفعل أيضا، فيتقوى[(٦)] فيه جانب الفعل.

وأمَّا كونه صفةً يقوى فيه جانب الفعل فلأنَّه يكون إذ ذاك مشتقاً، فيلزمه الضمير، وكذلك إذا كان خبرا أو في موضع ما أصله الخبر، ولو كان أولا لكان يلي العامل، فيكون ذلك مُذْهِبًا[(٧)] لمعنى الاشتقاق، فيصير (ذلك[(٨)] بمنزلة)[(٩)] الجامد. ألا ترى أنَّ قولك: قامَ الضاحكُ

---

(١) هو الأخفش الأوسط، ت: ٢١٤هـ .

(٢) ينظر رأي الأخفش في: توضيح المقاصد للمرادي ٤٧٢/١، وأوضح المسالك ١٧١/١، وهمع الهوامع ٦/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/١.

(٣) ب: اعتقاد.

(٤) كما قال ذلك البصريون في قول الشاعر: **خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا**

إن (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر.

ينظر: أوضح المسالك ١٧٢/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٤/١، وهمع الهوامع ٧/٢، وشرح الأشموني ٢٥٨/١.

(٥) ب: وأما.

(٦) ب: فيتعدى.

(٧) قوله: (مذهبا) ساقط من ب.

(٨) قوله: (ذلك) ساقط من ج.

(٩) ب: بمعنى.

إنَّما لَحَظْتَ فيه معنى الرجل والوصف والخبر، فقوي فيه الفعل؛ لأنَّه يُلْحَظُ فيه الاشتقاق، ولذلك يلزمه الضمير.

وأمَّا كونه صلةً يَقْوَى فيه جانب الفعل؛ فلأنَّ الموصول إنَّما وُصِلَ[١] بالجمل أو المفردات التي في تأويل الجمل، وهي[٢] صلةٌ نابت مناب فعل مِنْ لفظه، فقوي لذلك فيه جانبُ الفعل.

فإذا ثبت هذا، فكيف لنا أنْ نقيس ما لم يقو فيه جانبُ الفعل على ما قوي فيه جانبُ الفعل؟ هذا ما لا نقولُ به.

وإنَّما أعمله الأخفشُ في المرفوع؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الضمير المرفوع، وقد اتفقنا على أنَّه لا يعمل.[فالمرفوع إذا قد ثبت أنَّه يعمل فيه ما مِنْ شأنه ألا يعمل.

ويشترط في عمل اسم الفاعل أنْ يكون غير مُصَغَّر[٣]، فإنْ صُغِّر بطل عمله؛ لأنَّ التصغير يُقَوِّي فيه جانبَ الاسم[٤].

ويشترط أيضا فيه أنْ يكون غير موصوف، فإنْ وُصِفَ فإمَّا بعد العمل، نحو: هذا ضارب زيدا ظريفٌ، أو قبل العمل، نحو: هذا ضارب ظريفٌ زيدا، والأول يعمل[٥]، والثاني فيه خلاف، فنحن نمنع عمله[٦]؛ لأنَّ الوصف بمنزلة التصغير.

وزعم أهل الكوفة أنَّهُ يعمل[٧] وأنشدوا/ : ١٩٧/ب

---

(١) ج: يوصل.

(٢) ب، وج: وهو.

(٣) اسم الفاعل إذا كان مصغرا لا يعمل عند البصريين والفراء، فلا تقول: هذا ضويرب زيدا، أما بقية الكوفيون فيعملونه.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦-٧، وشرح التسهيل ٣/٧٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩١ .

(٤) وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فيزيل شبه الفعل معنى ولفظا.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٧٤، وهمع الهوامع ٥/٨١، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩١.

(٦) هذا مذهب البصريين والفراء. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/٨٥٢.

(٧) وهو رأي الكسائي والكوفيين غير الفراء في : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/٨٥٢، وهمع الهوامع =

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ***** ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ [(١)]

وأنشدوا أيضا :

وقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ **** سَيُودِي به تَرْحالُه وجَعَائِلُهُ[(٢)]

فأعمل (فاقد) في (فرخين) بعد ما وصفه (بخطباء) [(٣)]، وأعمل (قائلة) في (أظنه) بعد ما وصفه بـ(تخشى).

وذلك عندنا لا مستندَ لهم فيه؛ لأنَّ (تخشى) يمكن أنْ يكون حالا مِنْ الضمير في (قائلة)[(٤)]، ويكون (فرخين) منصوبا بفعل مضمر، كأنَّهُ قال: فقدت فرخين[(٥)].

ومِنْ النَّاس مَنْ زعم أنْ (خَطْباء) عطف بيان وإنْ كان نكرة[(٦)]، ولهذا ذهب الفارسي[(٧)] في قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[(٨)]، فجعل (زَيْتُونَةٍ) عطف

=

٥/٨٤-٨٥.

(١) البيت من الطويل، ينسب لبشر بن أبي خازم وليس في ديوانه، وهو من المستدرك على شعر بشر ص١٢٠، وبلا نسبة في المقرب ١/١٢٤، واللسان ١٠/٢٩٨ مادة (فقد)، والمقاصد النحوية ٣/٣٩.

(٢) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه وقافيته فيه: ومذاهبه ٢/٨٥٨، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣/٧٥، والتذييل والتكميل ١٠/٣٠٦، ومغني اللبيب ٢/٤٩٧.

(٣) قوله: (بخطباء) ساقط من جـ.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢/٥٦٦، وحاشية الصبان ٢/٤٤٥-٤٤٦.

(٦) اختلف النحويون في تنكير عطف البيان، فذهب الكوفيون والفارسي، والزمخشري إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى منعه. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وهمع الهوامع ٥/١٩١.

(٧) ينظر رأي الفارسي في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وهمع الهوامع ٥/١٩٢، وشرح الأشموني ٣/١٦٧.

والفارسي هو: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وأخذ عنه ابن جني ، توفي سنة : ٣٧٧ ، وله من المؤلفات : التذكرة ، والمسائل الحلبيات ، والمسائل البغداديات ، ينظر : انباه الرواة ١/٣٠٨، وبغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٨) سورة النور، من الآية (٣٥).

بيان؛ لأنَّهُ لم يمكنه فيه[1] البدل، ألا ترى: أنَّه متى اجتمع البدل والصفة، فإنَّما يبدأ بالصفة ولا ولا يجوز العكس؛ لأنَّ البدل في نية طرح الأول[2]، ووصفه هو نفس الرجوع إليه، وهذا الذي ذهب إليه الفارسي فاسد؛ لأنَّ فيه جَعْل عطف البيان نكرة مِنْ غير اضْطِرارٍ[3]، ألا ترى: أنَّهُ يمكن أنْ يكون (لَّا شَرْقِيَّةٍ) وصفا لـ(زَيْتُونَةٍ)، لا لـ(شَجَرَةٍ)، وتكون (زَيْتُونَةٍ) بدلا، ولم يجتمعْ بدلٌ وصفةٌ فبدأتُ بالبدل.

فهذا نهاية الكلام في اسم الفاعل، وما يعمل فيه، وما لا يعمل بالشروط المذكورة، وبقي علينا أنْ نبين كيفية العمل.

فأقول – والله المعين[4] –: إذا أعملت اسم الفاعل فلا يخلو أنْ يكون فيه ألف ولام، أو لا يكونا فيه، فإنْ لم يكونا فيه فإنَّهُ يعمل إذا كان حالا، أو مستقبلا إذا نُوِّنَ، وإذا لم يُنَوَّنْ أضيف[5]، وقد تبين السبب في عمله، فإنْ كان بمعنى المضي لم يعمل، وكانت إضافته محضة مُعرِّفة[6]، ويعمل في المفعول الثاني نفسه، وقد استوفينا هذا كله مبينا.

فإنْ كان فيه ألف ولام فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، أو غير ذلك.

وغير ذلك هو أنْ يكون مفردا، أو مجموعا جمع تكسير[7]، أو بالألف والتاء، ولهذا أحكام أحكام تختص به لا يشركه فيها الأول.

---

(١) أ: منه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) قد اختلف العلماء في ذلك، فذهب الجمهور إلى أن البدل في نية تكرار العامل، وطرح الأول، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل في المتبوع هو العامل في البدل.

ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ٩٢٩/٢، وشرح التسهيل ٣٢٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦١/٤.

(٣) وهذا لا يجوز عند البصريين كما تقدم ذلك.

(٤) جـ: المستعان.

(٥) فتقول مثلا: هذا ضاربٌ عمرا غدا، بالنصب، وهذا ضاربُ زيدٍ بالإضافة.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥/٢-٦، والمقرب لابن عصفور ١٢٣/١-١٢٤.

(٦) فتقول مثلا: هذا ضارب زيدٍ أمسِ، بالإضافة فقط.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤/٢، شرح التسهيل ٨٣/٣.

(٧) جـ: التكسير.

فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فإنَّه لا يخلو أنْ تثبت فيه النون/، أو تحذفها، فإنْ أثبتها نصبت(١) فقلت: هذان الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا .

وإنْ حذفتها، فإمَّا للطُّول، أو للإضافة، فإنْ حذفتها للطُّول نصبت(٢)؛ لأنَّها بمنزلة الثابت، والضاربان، والضاربون في معنى: اللذان ضربا، والذين ضربوا، فكما تحذف النون من (اللذان) و(الذين)، فتقول:

أبَني كُليْبٍ إنَّ عميّ اللذا ** قتلا المُلوكَ وفكّكا الأغلالا (٣)**

وإنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهم ** هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٤)**

فكذلك تُحْذف مِنْ: الضاربان، والضاربون، فتقول: الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا قال:

الْحَافِظُو عورةَ العشيرة لا ** يأتيهم من ورائنا نطف(٥)**

وإنْ حذفتهما للإضافة جررت، كان المفعول ما كان مِنْ أنواع الظاهرات، فتقول: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضاربا أخيك، والضاربو أخيك، والضاربو الرجل.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص٢٤٦، والكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، ١/١٨٥.
والشاهد في قوله (الذي) على حذف النون من (الذين).

(٤) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٢٨،٢٥،٧، والكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧.
والشاهد في قوله (اللذي) على حذف النون من (اللذين).

(٥) البيت من المنسرح، وهو من الشعر المنسوب لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٢٣٨،ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ١٥/٣٨٦ مادة (وكف)، ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٠١، والمقتضب ٤/١٤٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٥، والنكت للأعلم ١/٤٠٦.
والشاهد في قوله (الحافظو عورة) على حذف النون من اسم الفاعل المجموع للطول.

وإنْ كان اسم الفاعل مفردًا، أو مجموعًا جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء، فإنَّ معموله لا يخلو مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى ضمير[١] ما فيه الألف واللام، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلَّا النصب[٢]، وذلك الضاربُ زيدًا، والضُّرَّاب زيدًا، والضاربات زيدًا.

وخالَفَنا الفراءُ[٣] فأجاز الجرَّ[٤]، وقال: أقوله بالقياس، وليس من كلام العرب، وأجازه قياسًا على: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، وسنبين الصحيح مِنْ هذا.

وإنْ كان مضافًا للألف واللام، أو إلى ضمير ما فيه الألف واللام، أو كان هو نفسه فيه الألف واللام، جاز فيه النصب والجر[٥]، وخالَفَنا المبردُ[٦] في المضاف إلى الضمير، ضمير ما فيه الألف واللام، فمنع الجر[٧].

فنحن نقول: هذا الرجلُ الضاربُ غلامَه وغلامِه، وهو يمنع الجر، ومثال الألف واللام: هذا الضاربُ الرجلَ والرجلِ، ومثال المضاف إليهما: هذا الضارب غلامَ الرجلِ، وغلامِ الرجلِ،فهذا هو القانون في كيفية إعمال[٨] اسم الفاعل، ثم نرجع إلى تعليله.

---

(١) أ : غير، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦.

(٣) هو يحيى بن زياد ين عبد الله الديلمي، أبو زكريا الفراء ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن الكسائي، ولد بالكوفة،وعاش في بغداد ، وتوفي سنة ٢٠٧ هـ ، وله مؤلفات منها: معاني القرآن، والحدود، والفاخر في الأفعال، ينظر: إنباه الرواة ٤/٧، ووفيات الأعيان ٦/١٧٦.

(٤) ينظر رأي الفراء في : شرح التسهيل ٣/٨٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦، وهمع الهوامع ٤/٢٧٥.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٥.

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦هـ ، ومن مؤلفاته: المقتضب ، والكامل. ينظر: انباه الرواة ٣/٢٤١-٢٤٣، وبغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١.

(٧) ينظر: المقتضب ٤/١٤٨.

(٨) قوله: (إعمال) ساقط من (جـ).

فالفصل الأول ليس فيه ما يسأل عنه، إلا: لم أجازوا الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ؟ فجمعوا بين الألف واللام والإضافة، فالعذر عنه أنَّ الإضافة غيرُ محضةٍ[١]؛ لأنَّها مِنْ نَصبٍ فلا تُعرِّف[٢]، وإنَّما جرى على المعرفة؛ لأنَّ فيه الألف/ والللام. ١٩٨/ب

فإنْ قلت: فهلّا أجزتُم: الضاربُ زيدٍ والضُّرَّابُ زيدٍ والضارباتُ زيدٍ؟ لأنَّ الإضافة غير محضة، قلت: لا يتصور ذلك؛ لأن الإضافة لابد من أنْ يُحْذف لها شيء: نون، أو تنوين[٣].

فإذا قلت: الضاربُ أخيك لم تُوَفِ الإضافة حقها؛ لأنَّك لم تحذف شيئًا.

فإنْ قلت: فلم جاز: الضاربُ الرجلِ، وأنت لم تحذف شيئًا؟ قلت: نهاية هذا أنْ جاز[٤] بالحمل على (الحسنُ الوجهِ)، وإنَّما جاز الحسن الوجه؛ لأنَّ أصله حسنُ الوجهِ، ثُمَّ دخلت الألف واللام؛ لأنَّ الإضافة][٥] لم تعرف.

فإنْ قلت: هلا قدرتم أنَّ[٦] الألف واللام في الضارب زيدٍ دخلت بعد الإضافة، والإضافة قد كان حذف لها التنوين.

قلت: ذلك لا يتصور؛ لأنَّ: (ضاربٌ زيدًا) إنَّما عمل بالشبه، فعندما دخلت الألف واللام، بطل ذلك العمل، وصار يعمل بالنيابة، فمحال أنْ يبقى مِنْ تلك[٧] الأحكام شيءٌ، فالألف واللام قبل هذه الإضافة التي تريد أنْ تُقَدِّرها ولابدَّ، والذي يبين هذا قطعًا أنَّ: ضارب

---

(١) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، بتخفيف أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣١/٢.

(٣) يحذف من الإضافة ما فيه تنوين أو نون المثنى والجمع، نحو غلام زيدٍ، ومسلمو المدينة. ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٠١/٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٧٨٢/٢، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢.

(٤) أ: كثر، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله:(فالمرفوع إذا قد ثبت) إلى قوله: (ثم دخلت الألف واللام؛ لأن الإضافة) ساقط من ب.

(٦) قوله: (أنَّ) ساقط من ب، وجـ.

(٧) ب، وجـ: ذلك.

الرجل إذا أردت به الضمير[١] فهو معرفة بالاتفاق[٢]؛ لأنَّ إضافته محضة، وأنت تقول: الضاربُ الرجلِ، فلو كانت الألف واللام واردة بعد الإضافة لم يجز؛ لأنَّ الإضافة محضة فلا يُتصور الجمع بينهما[٣]، فثبت أنَّ دخول الألف واللام يُبْطِل ذلك الحكم.

فإذا تقرر أنَّ الضارب زيدٍ لو قيل إنَّما كان يكون مِنْ الضاربُ زيدًا لم يمكن؛ لأنَّك لم تحذف شيئًا، ولا يَرِد هذا الإشكال على الحسن الوجه، فيقال: قد أضفت ولم تحذف شيئًا؛ لأنَّ هذا مع الألف واللام ودونهما لا يعمل نيابة، وإنَّما عمله بالشبه[٤]، فالأصل: حسنُ الوجهِ، ثم دخلت الألف واللام بعد الإضافة، ولم تبطل عملا كان بحكم الشبه، وانتقل إلى أنْ صار بحكم النيابة، بل هذا[٥] إنما يعمل في جميع أحواله بالشبه.

فإذا تقرر هذا، فمذهب الفراء في إجازته (الضاربُ زيدٍ) فاسد؛ لأنَّهُ لم يحذف شيئًا[٦].

١٩٩/أ وبقي/ الكلام مع المبرد في منعه: هذا الرجلُ الضاربُ غلامِه، فإنَّما منع؛ لأنَّهُ ليس له ما يشبه به، ألا ترى: أنَّ المعمول الذي يجوز (فيه هذا)[٧] مع الصفة إنَّما هو الألف واللام، نحو: حسن[٨] الوجه، والمضاف إليهما نحو: حسن وجه الرجل، وأمَّا حَسَنٌ وجهِهِ فلا يجوز، فكذلك

---

(١) جـ: المضي.

(٢) ب، وجـ: باتفاق.

(٣) العرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأن الألف واللام لا تردان إلا على شائع لتزيل شياعه، فإن دخلت على الاسم الشائع زال شياعه، وصار واقعا على واحد بعينه كالأسماء المبهمة ... فكما لا يصح إضافةُ هذه الأسماء، فلا تصح إضافةُ ما فيه الألف واللام، ولا يدخل على المضاف (أل) في الإضافة المحضة، أما الإضافة غير المحضة فيجوز دخول (أل) عليها .

ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٩٣/٢، وشرح التسهيل ٢٢٩/٣، والارتشاف ١٨٠٥/٤، وشرح الأشموني ٤٥٧/٢.

(٤) أي: بشبهها باسم الفاعل. قال ناظر الجيش: "والمراد بكونها مشبهة: أنها شبهت باسم الفاعل المتعدي فنصبت،وهي بذاتها لا تقتضي منصوبا". تمهيد القواعد ٢٧٧٠/٦.

(٥) ب: هو.

(٦) لأنه لما قال: الضاربُ، فالتنوين محذوفة، ولما أضاف إلى زيد، لم يحذف لها شيء.

(٧) جـ: هذا فيه.

(٨) ب: الحسن.

يكون غلامه مع الضارب، وهذا الذي قال حسن، لولا أنَّ السَّماع يَرُدّ[١] عليه وتبين[٢] ذلك بالتوابع، ألا ترى قوله: أنشده سيبويه [رحمه الله :

الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها[٣]

بجر (عبدها)، فهذا نص على أنَّ الواهبَ عبدِها جائزٌ وكأنهم[٤] — والله أعلم — عاملوا غير الألف واللام معاملة الألف واللام[٥].

فهذا حكم المعمول إذا كان ظاهرًا، فإنْ كان مضمرًا فإنَّ مذهب سيبويه (رحمه الله)[٦] اعتبارُهُ بالظاهر[٧]، وإنْ كان بغير ألف ولام فحكمُه حكمُه مع الظاهر[٨]، وإنْ كان فيه الألف واللام فكذلك[٩]، إلَّا أنَّ التنوين والنون لا يثبت واحد منهما مع المضمر أصلاً، وسبب ذلك

---

(١) ب: ردّ.

(٢) ب: ويتبين.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه: **عُوذاً تُزَجَّى بينها أَطْفالَها**

وهو للأعشى في ديوانه ص٣٣٦ ، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٤١، وجمهرة اللغة ٢/٩٢٠ مادة (طفل).

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) حيث يجوز في المعطوف الجر وإن كان مضافا إلى ضمير ما فيه (أل)، خلافا للمبرد.

(٤) ب: وكأنّهم.

(٥) قال السيرافي: "لا خلاف أن المضاف إلى الألف واللام في هذا الباب بمنزلة ما فيه الألف واللام، وأن قولنا: "هذا الضاربُ غلامِ الرجلِ"بمنزلة قولنا: "هذا الضاربُ الرجلِ" كما أن قولنا:"هذا الحسنُ وجهِ الأخ" بمنزلة قولنا: "هذا الحسنُ الوجهِ"، فلما قال:"الواهب المائة الهجانِ" جاز ذلك بإجماع؛ لأن المائة فيها الألف واللام، والهاء في (عبدها) تعود إلى المائة، فصار العبد كمضاف إلى ما فيه الألف واللام، كأنه قال: "الواهب المائة، وعبد المائة" وهذا جائز بلا خلاف" . شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٨٢-٨٣.

(٦) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب.

(٧) قال السيرافي: "اعلم أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكاف في الضاربوك، والضارباك في موضع جر؛ لأنك لو قلت: "الضاربو زيدٍ" جررت". شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧.

(٨) قال سيبويه: "ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف في موضع النصب؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًّا". الكتاب ١/١٨٧.

(٩) قال سيبويه: "وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرَّ". الكتاب ١/١٨٧.

أنَّ المضمر يطلب الاتصال، والتنوين يفصله، فحذفت لذلك، وكذلك النون، فتقول: ضارباك، فهذا في موضع جر بإجماع[(١)].

فإنْ كان فيه ألف ولام، فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، (أو غير ذلك)[(٢)]، فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون، فتقول: الضارباك، والضاربوك، فهذا يجوز أن يكون موضعه نصب، فتقدر حذف النون للطول، ويجوز أنْ تُقَدِّرَها محذوفة للإضافة فتكون في موضع جر، وهنا خالف الأخفشُ والمازنيُّ[(٣)]، فأمَّا المازني فزعم أنَّ موضع هذا جرٌ على كل حال[(٤)]؛ لأنَّ حذف النون للإضافة أكثر، وهذا كما ترى، فإنَّ حذفها للطول قد استقر.

وأمَّا الأخفشُ فزعم أنَّ موضع هذا الضميرِ[(٥)] نصبٌ[(٦)]؛ لأنَّ حذف النون هنا لا يمكن أنَّ أنَّ يكون للإضافة؛ لأنَّهُ لو كان كذلك لمنع يوما ما ثباتها، فثبت أنَّ الحذف لِلَّطافةِ، لطافة المضمر، وكونه يطلب الاتصال فحذفت النون لذلك، فلا إضافة فهو منصوب، وهذا/ المذهب ١٩٩/ب فاسد؛ لأنَّهُ إنَّما اضطره إليه أنَّ النون لم تثبت في موضع، وإنَّما حذفها لغير الإضافة[(٧)]، وهذا

---

(١) قول الصفار بالإجماع فيه نظر؛ إذ نقل الخلاف في ذلك عن الأخفش، قال السيرافي: " وكان الأخفش يجعل الكاف الكاف في موضع نصب على كل حال". شرح السيرافي ٤/٨٨.

وينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٣/٨٣، والارتشاف ٥/٢٢٧٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٧٥١.

(٢) قوله: (أو غير ذلك) ساقط من ب.

(٣) هو بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي ،كان إمام عصره في النحو والأدب، روى عن أبي أبي عبيدة والأصمعي ،روى عنه الفضل بن محمد اليزيدي ، والمبرد ، ومن مؤلفاته الألف واللام، وكتاب التصريف ، ووكتاب العروض ،توفي سنة ١٤٩ هـ ينظر :الوافي بالوفيات ١٠/١٣٣، وبغية الوعاة ١/٤٦٣.

(٤) ينظر رأي المازني في ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٤.

(٥) ب: المضمر.

(٦) ينظر رأي الأخفش في: معاني القرآن للأخفش ١/٩٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

(٧) رد ابن مالك أيضا على الأخفش فقال: "وهذه الشبهة تحسب قوية، وهي ضعيفة؛ ... وأما جعل حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين: أحدهما أن حذفه للإضافة محصل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر، والثاني: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد الجمع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٤.

يُعْتَذَرُ عنه بأنَّ المانع مِنْ ثباتها لطافةُ المضمر، ويبقى المضمرُ كسائر الأشياء، ولا ندعي أنَّهُ خارجٌ عنها، فمذهبُنا أولى(١).

فإن كان مكسرًا، أو مفردًا، أو بالألف والتاء فبإجماع أن المضمر في موضع نصب(٢)، إذا قلت: (الضاربك)(٣) كما كان المظهر في: الضارب زيدًا، إلا أنَّ الفراءَ حيث يجيز الضارب زيد يجيز أن يكون المضمر في موضع جر في الضاربك(٤)، وقد تبين فساده(٥) والحمد لله تعالى.

وإذ بينا اسمَ الفاعل وما يعملُ منه وما لا يعملُ، وكيفيةَ المعمول والعمل، فلنبين التوابعَ فإذا أتبعت فإمَّا بعطف نسق](٦)، أو بدل أو نعت أو تأكيد أو عطف بيان.

فالنعت والتأكيد وعطف البيان حكمُها واحد فلنؤخرها، والبدل، وعطف النسق يختلف حكمهما فلنأخذ الآن عطف النسق.

فإذا عطفت على معمول اسم الفاعل، فإنَّ ذلك المعمول لا يخلو أنْ يكون مجرورًا، أو منصوبًا، أو مرفوعًا، فإنْ كان مجرورًا فسيأتي حكمه.

وإنْ كان مرفوعًا، أو منصوبًا فإنَّهُ يُحْمَلُ المعطوفُ على لفظه(٧)، فتقول: هذا ضاربٌ عمرًا وزيدًا، وضاربٌ زيدٌ وعمروٌ، وخالفنا البغداديون في المنصوب فأجازوا أنْ يُحْمَلَ عليه المعطوف

---

(١) فتبين أن مذهب سيبويه والجمهور أولى.

(٢) هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذهب المبرد في أحد قوليه، والرماني إلى أنه في موضع جر.
ينظر رأي المبرد في: ١٤٨/٤، وينظر رأي الرماني في: شرح التسهيل ٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/٢.

(٣) قوله: (الضاربك) ساقط من أ وجـ، والصواب ما أثبته من ب.

(٤) أي: أن الفراء يجيز الوجهين: النصب والخفض. ينظر رأيه في : شرح التسهيل ٨٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٥، ٢٢٧٦/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/٢.

(٥) تقدم في صفحة ٨٦.

(٦) ما بين المعقوفتين من قوله: (رحمه الله) إلى هنا ساقط من جـ.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، وتمهيد القواعد ٢٧٦٣/٦.

مجرورًا على توهم الإضافة(١)، فأجازوا: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، وأنشدوا عليه قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ** صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ(٢)**

قالوا: فعطف (أو قدير) على (صفيف شواء)، وهذا ليس بشيء لأنَّهُ يكون على معنى أو منضج قدير، والقدير لا ينضج، ألا تراه يقول: معجل، والمعجل هو الشيء(٣) الذي لم يبلغ النضج، فإنْ كان معطوفًا عليه فإنَّما يكون بمنزلةِ قوله:

علفتُها(٤) تِبْنًا ومَاءً باردًا(٥)

وكأنّ النضج طبخ، ويريد: من بين طابخ صفيف شواء أو قدير، وإذا كان على هذا بطل لأمر آخر، وهو أنَّ (بين) تقتضي اسمين(٦)، فكيف يقول: مِنْ بين منضج أحد هذين، فلا بد مِنْ أنْ يقول: مِنْ بين منضج أحد هذين وبين كذا، فإنَّما هو عندنا معطوف على ٢٠٠/أ
منضج،ويكون على حذف المضاف، وكأنَّهُ قال: مِنْ بين منضج أو بين طابخ/ قدير(٧)، فهذا الذي أورده لا متمسك لهم فيه، وهو مذهب فاسد في نفسه، ألا ترى أنَّ سيبويه أورد قول زهير:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص١٢٠، ومغني اللبيب ٥٣٢/٢، ٥٤٦، وتمهيد القواعد ٢٧٦٤/٦، ومعجم مقاييس اللغة ٤٢٧/٣ (طهى)، تهذيب اللغة ٣٧٥/٦(طها).

(٣) قوله: (شيء) ساقط من ب.

(٤) أوب: فعلفتها، جـ: وعلفتها، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٥) صدر بيت من الرجز ، وعجزه: **حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا**

وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢، ومغني اللبيب ٧٢٧/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٢، وخزانة الأدب ٢٣١/٢.

والشاهد فيه: قوله (وماءً) حيث عطفه على تبنًا .

(٦) ينظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٧/١، والبحر المحيط ٤١٦/١، والدر المصون ٤٢٢/١.

(٧) أ: قدر، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى **** ولَا سَابقٍ شَيئًا إذَا كَانَ جَائِيًا[١]

على الغلط[٢]؛ لأنَّهُ لا لفظ له فيحمل[٣] عليه، ولا ثَمَّ موضع فيراعى، ونهاية ذلك الذي توهموه أنْ لو كان ملفوظًا به لكان الموضع غيره؛ لأنه منصوب.

فإن قلت: إنَّ الذي ألزمتموهم مِنْ أنَّ بين[٤] لا بد لها من اسمين[٥] لازم أيضا لكم، ألا ترى: أنه لا يسوغ من بين منضج أو بين طابخ قدير، قلت: تكون (أو) للتفصيل، فتكون بمنزلة الواو[٦]، ويكون تَخْرِيجُه على ما تَخَرَّج عليه:

[وكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعمًا **** أَوْ يَسْرَحُوه بِها واغْبَرَّتِ السُّوحُ[٧]

ولا يمكن ذلك في مذهبهم، ألا ترى أنَّك لو جعلت الواو بعينها بدل (أو) لكان المعنى فاسدًا، لو قلت: مِن بين منضج صفيف شواءٍ وقديرٍ لكان الكلام ناقصًا، لأنَّك لم تأت بعده إلا باسم واحدٍ، فله وجهٌ على مذهبنا، ولا وجهَ له على مذهبهم.

وإنْ كان المعمول مجرورًا فلا يخلو أنْ يكون اسم الفاعل فيه الألف واللام، أو لا يكون فيه ذلك، فإنْ لم يكونا فيه، فإمَّا أنْ يكون بمعنى الماضي، أو بمعنى[٨] الحال أو الاستقبال.

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧٦، والكتاب١/١٦٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي١/٣٢٧، وارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤، ومغني اللبيب ١/١١٢،وشفاء العليل ١/٣٣٤، ٢/٦٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

والمراد بالغلط ما يعبر به النحويون الحمل على التوهم. ينظر: مغني اللبيب ٢/٥٥١.

(٣) أ، ب: عمل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) قوله: (بين) ساقط من ب.

(٥) أ: شيء، والصواب ما أثبته من جـ.

(٦) (أو) تكون بمعنى الواو. ينظر: شرح الكافية الشافية٢/١٢٢٣، والمساعد ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/١٩٤.

(٧) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥، ورصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧، و خزانة الأدب ٤/٨٩.

والشاهد فيه: مجيء (أو) بمعنى (الواو).

(٨) قوله: (بمعنى) ساقط من ب.

فإنْ كان بمعنى المضي[(١)] جاز في المعطوف الجر، والنصب. فالجر على اللفظ والنصب على إضمار فعل بلا خلاف[(٢)].

ومِنْهُ قوله تعالى: (وجَاعِلُ اللّيْلِ سكنًا والشَّمْسَ) [(٣)].

وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنَّه يجوز أيضا فيه [(٤)] الجر والنصب، فالجر[(٥)] على اللفظ[(٦)]، والنصب فيه[(٧)] خلاف.

فمنهم مَنْ زعم أنَّهُ بالحمل على الموضع[(٨)]، ومنهم مَنْ زعم أنَّهُ على فعل مضمر[(٩)]، وهو وهو الصحيح[(١٠)]، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا الآن على معنى: ويضرب، والصحيح أنه][(١١)] على فعل؛ (لأن الموضع لا محرز له) [(١٢)]، وأنت لا تقول: ضاربٌ عمرًا فينتصب به

---

(١) ب، وجـ: الماضي.

(٢) لأن الوصف إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، فلا يجوز الحمل على المحل.

ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) سورة الأنعام، من الآية (٩٦).

(٤) ب: (فيه أيضا).

(٥) ب: زيادة (حملا).

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢.

(٧) قوله: (فيه) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) وهو رأي الكوفيين، وبعض البصريين، ورجحه ابن مالك فقال: " ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه".

ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢-٢٠.

(٩) وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٩/٢-٢٠.

(١٠) وكذلك رجحه ابن خروف. ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٤١/١.

(١١) حصل طمس فيما بين المعقوفتين في جـ من بداية قوله: وكان سيان ألا يسرحوا ...

(١٢) ب، وجـ: لأن الموضع له محرز.

هكذا، ألا ترى أن العامل في ما بعد الواو وهو العامل في ما قبلها عندنا[١]، وعليه يقوم الدليل، فالعطف إنَّما يكون بالحمل على الفعل[٢].

وإنْ كان فيه الألف واللام فلا يخلو أنْ يكون مثنى، أو مجموعا بالواو والنون/، أو غير ذلك. ٢٠٠/ب

فإنْ كان مثنى، أو مجموعا بالواو والنون جاز في المعطوف[٣] الجر والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع[٤]؛ لأنَّ الموضع له محرز، فتقول: الضاربا زيدٍ وعمرًا، والضاربو زيدٍ زيدٍ وعمرًا؛ لأنَّهُ ينصب هكذا، ألا ترى أنَّك تقول: هذان الضاربا زيدًا.

فإنْ لم يكن مثنى ولا مجموعًا بالواو والنون، فإنَّهُ يكون إذْ ذلك[٥] مفردًا، أو مجموعًا بالألف والتاء ومكسرًا، وإذا كان كذلك فلا يخلو المعطوف مِنْ أنْ يكون فيه الألف واللام، أو يكون مضافًا لما فيه الألف واللام، أو مضافًا لضمير ما فيه الألف واللام، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلا النصب[٦]، فتقول: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا، ولا يجوز يجوز الجر؛ [لأنَّهُ لا يتصور الضاربُ زيدٍ، إلا عند الفراءِ وقد تقدَّم الردُّ عليه[٧].

فإنْ كان فيه الألف واللام، أو مضافا لهما جاز الحمل على اللفظ، والنصب على الموضع، فتقول: الضارب الرجلِ والغلامِ والغلامَ، وغلامِ الرجل (وغلامَ الرجل)[٨]، وكذلك المضاف إلى

---

(١) هذا رأي جمهور النحويين ، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنه يقدر العامل من جنس الأول، وذهب بعض النحويين النحويين إلى أن الواو نابت عن العامل في العمل.
ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠-٢٨١.

(٢) هذا رأي الصفار، ورجح الرضي تقدير اسم الفاعل، فقال: " فإن كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه، فتقدير فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ ليوافق المقدر الظاهر" شرح الكافية ٣/٤٢٥.

(٣) ب: العطف.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨-٩،

(٥) ب، وج: ذاك.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٨.

(٧) تقدم في صفحة ٨٦.

(٨) قوله(وغلام الرجل) ساقط من ب.

ضمير الألف واللام عندنا[١]، فتقول: هذا الضارب الرجل وغلامِه وغلامَه، ومنع المبردُ الجر؛ لأنَّهُ ليس فيه ألف ولام ولا مضاف لما هما فيه[٢]، وذلك فاسد؛ لأنَّهم أنشدوا:

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها [٣]

فهذا حكم المعطوف نسقًا.

فإنْ أتبعته ببدلٍ فلا يخلو أنْ يكون معمول اسم الفاعل مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

فإنْ كان مرفوعًا، أو منصوبًا حملت على لفظه ليس إلا[٤]، فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا أخاك، وضاربٌ زيدٌ أخوك، وإنْ كان مجرورًا، فإمَّا أنْ يكون فيه الألف واللام، أو لا تكونا فيه، فإنْ لم تكونا فيه جاز الجر على اللفظ، والنصب على إضمار فعل مِن المعنى؛ لأنَّ البدلَ في نية استئناف عامل[٥]، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وأخاك، على معنى: يضرب أخاك وضرب أخاك، على حسب ما تقدر اسم الفاعل مِن المضي، والاستقبال.

٢٠١/أ فإنْ كان فيه الألف واللام فإمَّا مثنى، أو[٦] مجموعًا بالواو والنون، أو غير ذلك، فإنْ كان/ مثنى، أو بالواو والنون جاز الجر والنصب على المعنى، فتقول: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وأخاك على معنى: يضرب أخاك أو ضرب أخاك، والضاربا أخاك.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩/١ ، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥.

(٣) سبق تخريجه في ص ٨٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢٢٧٧/٥، والمساعد ٢٠٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٧٦٣/٦.

(٥) يدل على ذلك إظهار العامل في البدل كما أظهر في المبدل منه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ (سورة الأعراف الآية ٧٥).
ينظر: الإنصاف ٦٩/١، وتمهيد القواعد ٢٧٦٥/٦، وهمع الهوامع ١٦٦/٥-١٦٧.

(٦) ب: وإما.

وإنْ كان غير ذلك فلا يخلو[1] أنْ يكون معمول اسم الفاعل فيه الألف واللام، أو مضافا لهما، أو مضافا لضمير الألف واللام، فإنْ أبدلت مِن شيء مِن ذلك فلا يخلو البدل مِن أنْ يكون على حسب المعمول، أو غير ذلك.

فإنْ كان غير ذلك لم يكن فيه إلا النصب، فتقول: هذا الضاربُ الرجلَ أخاك، ولا يجوز الجر؛ لأنَّ هذا لا يعمل جرًا إلا في ما ذكرنا[2]، فإنَّما ينصب على فعل مضمر، أو اسم بمنزلة الملفوظ به، والفراءُ يُجيز[3] على قياس مذهبه في: الضاربُ زيدٍ، وإنْ كان البدل فيه الألف واللام، أو مضافا لهما، أو للضمير كان[4] الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، فهذا][5] حكم البدل وعطف النسق.

فإنْ أتبعته بنعتٍ، أو تأكيدٍ، أو عطف بيانٍ فلا يخلو أنْ يكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا.

فإنْ كان منصوبا، أو مرفوعا فالحمل على اللفظ ليس إلا[6]، والذي خالف في المعطوف فأجاز الجر على التوهم لا ينقدح له ذلك هنا[7]؛ لأنَّه إنَّما سُمع ذلك في بيت زهيرٍ فلا نقيس الصفة على المعطوف.

---

(١) أ: يمكن، والصواب ما أثبته من ب.

(٢) كما هو الحال في المعطوف.

ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧-٢٢٧٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٧٦٦.

(٣) أ: يجر، والصواب ما أثبته من ب.

وهذا هو الرأي للفراء في المعطوف، كما سبق ذلك في صفحة ٧٩.

(٤) أ: فإنَّ، والصواب ما أثبته من ب.

(٥) ما بين المعقوفتين من قوله: (لأن لا يتصور) إلى هنا ساقط من جـ.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٧.

(٧) وهم الكوفيون والبغداديون، كما سبق ذلك في صفحة ٩٠.

فإنْ كان مجرورا فلا يخلو(١) اسم الفاعل من أن يكون فيه الألف واللام، أو لا يكونا فيه، فإن لم يكونا فيه جاز الحمل على اللفظ، والنصب على الموضع عند من يجيز ذلك دون محرز(٢)، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ، وهذا ضارب القوم كلِّهم، وضارب زيدٍ أبي عبد الله.

فإنْ كان فيه ألف ولام فلا تفصيل في هذا، بل يجوز في التابع الحمل على اللفظ وعلى الموضع(٣)، فتقول، هذا الضارب الرجل نفسِه ونفسَه، والعاقلِ والعاقلَ، وهذان الضاربا زيدٍ العاقلِ والعاقلَ؛ لأنَّ هذا له محرز، والعامل في الصفة هو التبع(٤)، (فلا تقل يعدو العاقلُ بكرٌ وامتنع)(٥) هذا الضارب الرجل زيد على عطف البيان؛ لأنَّ هذا لا يكرر(٦) فيه العامل(٧)، فهذه أحكام التوابع جملة.

٢٠١/ب واعلم أنَّ اسم الفاعل يجوز تقديم معموله عليه(٨)، ولا يمنع من التقديم فيه(٩) إلا ما يمنع/ يمنع/ في الفعل من دخول حرفِ صدْرٍ، أو غيْر ذلك مِنْ التي تمنع معمول الفعل أنْ يتقدم، وينفرد اسم الفاعلِ بمانعٍ دُوْن المانع الذي يكون في الفعل؛ لأنَّهُ اسمٌ فإذا دخل عليه حرفُ الجرِّ لم يجز تقديم معموله عليه، إلا أنْ يكون حرف الجر زائدًا، فلا يجوز أنْ تقولَ: مررتُ زيدًا بضاربٍ؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل(١٠)، ويجوز أن تقول: ما أنا زيدًا بضاربٍ؛ لأنَّ

---

(١) ب: ولا على.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٧.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٧٦٥.

(٥) ب: (فلا تقول: تقدر العامل ممكن فيمتنع)، وجـ: فيمتنع بدل: امتنع.

(٦) ب: يكون.

(٧) أي: عطف البيان لا يكون على تكرير العامل، بل العامل فيه هو التبعية.
ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٧٦٥.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٨.

(٩) قوله: (فيه) ساقط من ب، وجـ.

(١٠) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٤٩٥، والارتشاف ٥/٢٢٧٨-٢٢٧٩. وهمع الهوامع ٢/٩١.

هذه الباء زائدة[١]، ألا ترى: أنَّهم لا يعتدون بها فيحملون المنصوب على المجرور بها، مثل قوله: قوله:

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولا الْحَدِيدا[٢]

وإذا أضيف إلى اسم الفاعل[٣] شيء لم يجزْ تقديم معموله أيضا[٤]؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلا يجوز رأيت زيدًا غلام ضارب، تريد: غلامَ ضاربٍ زيدًا، إلا أنْ يكون اسم الفاعل مضافًا[٥] إليه في معنى غير المضاف[٦]، وذلك أنا غير ضارب زيدًا، ألا ترى أنَّ معناه أنا لا ضاربٌ زيدًا، وكذلك قوله:

بضرب الطُّلَى والْهَامِ حَقُّ عَلِيمِ[٧]

---

(١) لأنه تزاد الباء بكثرة في خبر (ما) وليس.

ينظر: أوضح المسالك ٢٥٨/١، ومغني اللبيب ١٢٨/١.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

مُعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ

وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ٣٣٢/١، والكتاب ١٦٧/١، ٢٩٢/٢، والمقتضب ١١٢/٤، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، ٢٩٤، ولسان العرب ١٢٠/١٠ مادة (غمز).

والشاهد فيه قوله: (ولا الحديدا) على أنه نصب حملا على محل خبر (ليس)؛ لأنه محله منصوب لكون الباء زائدة.

(٣) ب: زيادة (على).

(٤) لأنه لا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه؛ لأنه من تمامه، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف.

ينظر: وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٥، وهمع الهوامع ٢٧٨/٤.

(٥) قوله: (مضافا) ساقط من ب.

(٦) مثل أن يكون المضاف غير مرادٍ به النفي.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنَّنِي

وهو للأشتر في الدرر اللوامع ٥٩/٢، وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٧/٢.

والشاهد فيه قوله (بضرب الطلى والهام حق عليم) على تقديم معمول صيغة المبالغة وهو (عليم) مع كونه مضافا إليه؛ لأن المضاف حق، وهذا أجازه بعض النحويين، وأوله ابن الصفار.

ألا ترى أنَّه في معنى: عليم بذا، فمن الناس من أجاز التقديم هنا[١]، فقالوا: أنا زيدًا غير ضارب، وأنا بضرب الطلى حق عليم، وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون ما ورد منه محمولاً على مضمر قبله، فيكون قوله: (بضرب الطلى والهام حق عليم) على معنى: أني[٢] حق عليم بضرب الطلى حق عليم، فلا يكون في ما ورد منه حجة، ولا متمسك.

وهذا منتهى الكلام في اسم الفاعل، لكن بقي لفظ سيبويه – رحمه الله– ، فينبغي أن نبين.....

---

(١) نقل الزمخشري وابن مالك جواز هذه المسألة دون خلاف، ولكن الصحيح أن هذه المسألة مختلف فيها، والصحيح منع التقديم في ذلك كما ذهب إليه الصفار، وأبو حيان، وابن عقيل.

ينظر: شرح التسهيل ٢٣٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧٩/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٦/٢.

(٢) ب: أنني.

قوله – رحمه الله– : (هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ في المعنى)[١].

يظهر من كلام[٢] سيبويه – **رحمه الله**– أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في المرفوع، ألا ترى قوله: (**جرى مجرى المضارع في المفعول**)؛ فكونه[٣] قد خص المفعول بالذكر دليل على أنه لم يجر مجراه في الفاعل؛ إذ الذي/ بمعنى فَعَلَ قد جرى مجراه في ذلك، ٢٠٢/أ
والذي اختص بهذا هو المفعول والفاعل يشتركان فيه، فنص على موضع الاختصاص، وهذه المسألةُ لم يتعرض لها أحدٌ من النحويين، ولا ذكر فيها حكمًا، والجاري على ألسنتهم أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل[٤]، وعندما يمثلون إنما يمثلون بالمنصوب.

فإن قلت: إنما أرادوا بأنه لا يعمل نفى العمل عنه[٥] مطلقا.

قلت: تَحَكّمٌ. ألا ترى: أنّا قد اتفقنا على أنه يعمل في المضمر، فالمسألة مهملة، فينبغي أن يرتكب فيها طريق القياس[٦]، ومن ادعى أنه يعمل لم يكن ليكون قد أضاف مذهبًا، بل أقصى مراتبه أن يكون قد ذهب لبعض ما ذهب إليه الكسائي؛ حيث ذهب إلى أنه يعمل على الإطلاق، مع أن سيبويه يفهم منه هذا؛ لأنه خص المنصوب بالذكر؛ أيضا فإن طلب[٧]

---

(١) قال سيبويه: " هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ وفي المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منونًا وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا". الكتاب: ١٦٤/١.

(٢) قوله: (كلام) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: لكونه ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي غير مقرون بأل فلا يعمل في المفعول عند البصريين خلافا للكسائي، وقد تقدم ذلك، واختلف النحويون: هل يرفع الظاهر، فذهب سيبويه إلى أنه يرفع، فتقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمسِ، كما ذكره الصفار، وأبوحيان، وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يرفعه، وأنه صار كالفاعل، وهو مذهب ابن جني، والشلوبين، وأكثر المتأخرين. ينظر: وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٢.

(٥) قوله:(عنه) ساقط من ب.

(٦) وهو قياس المظهر على المضمر؛ لأن كل ما عمل في المظهر جاز أن يعمل في المضمر، وكذلك ما عمل في المضمر جاز أن يعمل في المظهر.
ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ١٤/٢.

(٧) قوله: (طلب) ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

اسم الفاعل للمرفوع أشد، فإنه متى وقع خبرًا، أو صفة لزمه الضمير، فلما كان طلبه له أشد عمل فيه، وأيضا فإن جميع ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر، ولا يكاد ينكسر ذلك إلا في (لولا) عند سيبويه[١]، و(حتى) تعمل في الظاهر ولا[٢] تعمل في المضمر[٣]، و(الكاف) تجر الظاهر [ولا تجر المضمر][٤]، وقد جرَّاه في الشعر في قوله:

فتىً حتَّاك يا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ[٥]

وفي قوله :

كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلا[٦]

فليس ثَمَّ ما يكسرُ هذا، إلَّا[٧] أنَّه لم يُحفظ فيها جرُّ المضمر، و(لولا) عند سيبويه — رحمه الله[٨]— وإلا فالأخفش يزعم أنها غير جارة، والضمير مرفوع[٩]، وقد تقدم ذلك مستوفى في

---

(١) لأن لولا تجر المضمر، ولا تجر المظهر عند سيبويه، في قوله: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ،وإذا أظهرت رفع". الكتاب ٢/٣٧٣.

وينظر رأي سيبويه أيضا في: الجنى الداني ص ٦٠٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٣٠٢.

(٢) قوله: (ولا) ساقط من ب.

(٣) حتى لا تعمل في المضمر، خلافا للكوفيين والمبرد.

ينظر: الجنى الداني ٥٤٣، ومغني اللبيب ١/١٤٢، والمقاصد الشافية ٣/٥٦٨- ٥٦٩ ، وشرح الأشموني ٢/٣٦٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره: **فَلا واللهِ لا يُلْفَي أُنَاسٌ**

وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٩٤، والجنى الداني ٥٤٤، ٤٧٥، ورصف المباني ١٨٥، تذكرة النحاة ص٢٦٣، وهمع الهوامع ٢/٢٣، وخزانة الأدب ٩/٤٧٤.

والشاهد فيه قوله (حتاك) حيث عمل (حتى) في المضمر، وهو ضرورة.

(٦) عجز بيت من الرجز، وصدره: **فَلا تَرى بَعْلًا ولا حَلَائِلا**

وهو لرؤبة في ديوانه٧١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/١٢٠، والتصريح ١/٦٣٤، وللعجاج في الكتاب ٢/٣٨٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٢٦٣، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١/ ٢٦.

والشاهد في قوله (كه، لا كهن) حيث جرت الكاف الضمير، وهو ضرورة.

(٧) ب: زيادة (قد).

(٨) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٦٠٤، ومغني اللبيب ١/٣٠٢.

بابه.

وأما (أفعلُ مِنْ) فهُم[١] قد قالوا: إنها ترفع المضمر، ولا ترفع الظاهر[٢]، لكن ثَمّ لغة ضعيفة ترفع فيها الظاهر[٣]، وعليه: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ[٤] في عينيه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ[٥]، فالذي عليه كلام العرب أن جميع ما يرفعُ المضمرَ يرفعُ الظاهرَ، ولا يُنكر[٦] ذلك، وهذا يَرْفعُ المضمرَ، فينبغي أنْ يرفعَ الظاهرَ، وإلى هذا ذهب صاحبُنا[٧] أبو الحسن بن عصفور[٨]، وهو صحيحٌ.

ورأى[٩] الأستاذ[١٠] أنْ/ يرد عليه بأن سيبويه – رحمه الله[١١] – قد أنشد على عمل اسم الفاعل بمعنى الحال في المرفوع قوله : ٢٠٢/ب

مَشَائِيمُ[١٢] لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ** وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[١٣]**

---

(١) ب: فإنهم.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣٥/٥، وتمهيد القواعد ٢٦٩٣/٦.

(٣) حكى سيبويه هذه اللغة فقال"وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرا منه أبوه، وهي لغةٌ رديئةٌ"الكتاب ٣٤/٢.

(٤) ب: زيادة (فيه).

(٥) هذه المسألة تعرف في العربية بمسألة الكحل، ذلك بأن يكون الظاهر مفضلا على ما هو له في المعنى من مذكور بعده، أو مقدر، وأن يكون الظاهر أيضا بعد ضمير مذكور أو مقدر، وذلك الضمير مفسَّر بعد نفي أو شبهه بـ(ما أفعل) صفة له أو خبراً.

ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٦٩٣/٦.

(٦) ب و جـ: ينكسر.

(٧) جـ: زيادة (الأستاذ).

(٨) ينظر رأي ابن عصفور في: وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥، وشرح الأشموني ٥٦٤/٢.

(٩) ب، وجـ: رام.

(١٠) لم يوضح مَنْ هو الأستاذ؟ وعادة مايطلق ذلك على أبي علي الشلوبين، ولم أعثر على ذلك في كتبه الموجودة بين يدي.

(١١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(١٢) أ: مياشيم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ والمصادر المخرجة.

(١٣) البيت من الطويل وهو للأخوص أو الأحوص الرياحي في الإنصاف ١٥٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي =

فأعمل (ناعبًا) في المرفوع، وهذا لا تعلق له فيه، فإنه يقال له[1] لم يجيء به إلا على إعمال (مصلحين) في (عشيرة).

وقوله: (**وفي المعنى**)، أي: أن[2] معنى ضارب: يضرب.

ثم قال: (**فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونًا نكرة**)[3]، يشير إلى أنه إن ذهب به مذهب الاسم كان معرفة ولم يعمل، ويتبين ذلك بإضافته لغير المفعول، كقوله:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ** فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ**[4]

فهو لم يرد أنه يكسبهم، وإنما أراد الذي[5] يكسب لهم، أي: والدهم، (فهو الوجه)[6]، ومثله: قَاتِلُ بِسْطَامٍ[7] بالباب، فهو لم يذهب به مذهب الفعل، وإنما أراد الذي يعرف بهذا.

فزعم سيبويه: أنه إذا أريد به معنى يفعل كان منونًا، وإن أضفته فهو نكرة، وكأنه إنما أخّر اسم الفاعل وحده[8] غير داخل عليه شيء، وإلا فقد تريد به معنى الفعل، ولا يكون منونًا، وذلك إذا دخلت عليه الألف واللام.

ثم قال: (**وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا**)[9]، وكذلك إذا حدثت عن فعل في حال وقوعه، فهو إذا كان حالا أو مستقبلا عمل.

=

٢/١١٢، وخزانة الأدب ٤/١٥٨، وللفرزدق في الكتاب ١/١٦٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٥٤.

(١) أ: لم، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) ب: في.

(٣) الكتاب ١/١٦٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٠٨، وأسرار العربية ص ٣٤٩، ولسان العرب ٨/١٨٠مادة (طلح)، وتاج العروس ٦/٥٨٦ مادة (طلح).

(٥) قوله (الذي) غير واضح في أ، وب.

(٦) ب، وجـ: فهذا معرفة.

(٧) وقاتل بسطام بن قيس هو مالك بن المنتفق الضبي. ينظر: لسان العرب ١٤/٢٤٤، وتاج العروس من جواهر القاموس ٢٦/٤٣٤.

(٨) ب: وخبره.

(٩) الكتاب ١/١٦٤

ثم قال: (وكان زيدٌ ضاربا أباك)[١]، إن قلت: كيف أتى بمثال واسم الفاعل فيه ماض، فأعمله؟ ألا ترى أن كان تصيره ماضيًا، فكيف ساغ له ذلك؟ قلت: هذا من المواضع التي تخفى[٢] على أكثر الناس، ولكن أُبينه لك إن شاء الله تعالى[٣].

وذلك أن النحويين اختلفوا في وقوع الماضي بغير قد خبرًا لـ(كان) هل يجوز أولا؟

فمنهم من أجاز[٤]، ومنهم من منع[٥]، فالمانع قال: لا فائدة فيه؛ لأنَّ (كان) تعني مضي الخبر، فإذا صرحت به ماضيًا لم يكن له فائدته، وذلك فاسد، والصحيح جوازه[٦]؛ لأن فيه من المعنى ما ليس في/ هذه الأفعال، ألا ترى أن: أمسى زيدٌ قام، ليس في (أمسى) ما يدل على القيام، ففي الخبر ولابد زيادة على كان، وأيضا فإن السماع ورد به كثيرا، فمن ذلك قوله: ٢٠٣/أ

وكُنَّا وَرِثْناه على عَهْدِ تُبَّعٍ ** طَوِيلاً سَوارِيه شديداً دَعائِمُهْ** [٧]

ومنه قوله أيضا:

وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ [٨]

---

(١) الكتاب ١/١٦٤

(٢) ب: الذي يخفى.

(٣) قوله: (تعالى) ساقط من جـ.

(٤) وهو رأي الجمهور.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٧،والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٥٦.

(٥) وهو رأي الكوفيين.

ينظر: المراجع السابقة.

(٦) وقد صححه ابن مالك، وناظر الجيش.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٤، وتمهيد القواعد ٣/١٠٩٥.

(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٣٦، والكتاب ٢/٤٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٤١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠٠، ولسان العرب ١٢/١٩٥ مادة (كون).

والشاهد فيه قوله: (كنا ورثناه) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لكان دون قد.

(٨) صدر بيت من الطويل ، وعجزه: **حَيَوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهرِ أَعْصُرَا**

وهو لمودود العنبري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٨٤، ولأبي حزابة الوليد بن حنيفة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٣٤، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٣٩٦، والمقتضب ١/٣١٨، والمنصف ٢/١٩٠، وشرح شافية ابن الحاجب

=

وكذلك قوله[١]:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا[٢]

[وقوله:**أصبحت نظرت إلى ذات التنانير**[٣]] [٤]

وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[٥] وهذا لا يحصى كثرةً؛ لكن الأفصح أن يكون حالا، أو مع قد، فإذا تبين هذا فـ:كان زيدٌ ضاربا أباك، ينبغي أن يكون على الأفصح، وهو وإن أوقعه موقع يضرب، نعم كيف وقع يضرب بعد كان وهو للمضي! مسألة أخرى[٦]، فقد بان[٧] أنه في موضع يفعل فعمل على ما ينبغي.

ثم قال – **رحمه الله** –[٨]: (**ومما جاء في الشعر منونًا** قول امرئ القيس:

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي ** وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي**)[٩]

=

.١١٦/٣

والشاهد فيه قوله: (كنا حسبناهم) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لكان دون قد

(١) (قوله) ساقط من جـ.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٨، وجمهرة اللغة ١٠٥٧/٢، ولسان العرب ٢٢١/١٢ مادة (لبد)، وخزانة الأدب ٥/٤، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢١٠/١، وهمع الهوامع ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٣١٥/١.

والشاهد فيه قوله: (أمسى أهلها احتملوا) شاهد على مجيء الفعل الماضي خبرا لأمسى دون قد.

(٣) هذه رواية الكسائي عن العرب.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/١-٣٦٨، وارتشاف الضرب ١١٦٧/٣، وهمع الهوامع ٧٣/٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٥) سورة يوسف، من الآية: (٢٦).

(٦) قوله: (أخرى) ساقط من جـ.

(٧) أ: كان، جـ: قال، والصواب ما أثبته من ب.

(٨) الكتاب ١٦٤/١.

(٩) البيت من الكامل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٣٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٨/١، ولسان العرب ٢٩/٣ مادة (حبل)، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٤/١، ورصف المباني ص ٤٤٧.

=

أرسل سيبويه هذا البيت، وفيه نظر كثير، ألا ترى: أنَّ الكسائي – رحمه الله[١] – له تعلق به في[٢] إعمال اسم الفاعل ماضيًا؛ لعسر أخذه من يده، وذلك أنه أعمل هذا الفاعل في: ما لم أجدك، و(ما) ظرفية مصدرية، و(لم) إذا دخلت على الفعل المضارع عاد ماضيًا[٣] فهو ماض؛ لأنه أعمله في الظرف الماضي، فمعناه: إني رشتُ نبلي بريش نبلك، ووصلت حبلي بحبلك ما دمتِ غير متغيرة[٤] علي، فلو لم يعمله[٥] في الظرف لكان محتملا للحال والاستقبال، ولم يكن لسيبويه فيه متعلق.

وأمَّا والأمر على هذا فهو يعضدُ ما ذهب إليه الكسائي[٦] – رحمه الله[٧] – ودخل علينا أحد طلبة مالَقَة[٨] ونحن نتكلم في هذا البيت، فرام[٩] أخذه من يد الكسائي بأنْ قال: المعنى في الحال أبلغ من جهة الصناعة الأدبية. فقلت له: ولم؟

٢٠٣/ب فقال: لأنه إن كان فعل ذلك، فلا فائدة في/ إخباره إياها به؛ لأنها قد دَرَتْ ذلك منه، والأولى أنْ يخبرَها بأنَّه يفعلُ كذا، فيكون مفيدًا.

=

وبعده: **ما لمْ أجِدْكِ على هُدى أثرٍ يَقْرو مقصَّك قائفٌ قَبْلي**

والشاهد فيه قوله: (واصلٌ حبلي، ورائشٌ نبلي) على تنوين واصل، ورائش ونصب ما بعدهما تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنهما في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

(١) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٢) ب: من.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٨٥٩/٤، والمساعد ١٢٨/٣.

(٤) أ: متعدية، وب: متعمدة والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) أ: يعمل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) وهو عمل اسم الفاعل ماضيا.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٨) مالقة: بفتح اللام والقاف، مدينة بالأندلس من أعمال رية، سورها على شاطئ البحر، قد نسب إليها كثير من أهل العلم، منهم: عزيز بن محمد اللخمي المالقي، وسليمان المعافري المالقي.

ينظر: معجم البلدان ٤٣/٥.

(٩) أي: طلب . ينظر: لسان العرب ٣٧٧/٥ ، مادة (روم).

فقلت له: يحصل له ذلك بالمفهوم؛ لأنَّه إذا أخبرها أنَّه قد عمل ذلك فهو قد قال: إنَّ أخلاقَه على هذا، وإنه إنما يصحبُ ما لم يتغير عليه. فزعم أن هذا المعنى دون ذلك، وأنا أسلم ذلك كيفما سلمته، فنهايتُه أنْ ارتكبَ اللحنَ، فأعمل المستقبل في الظرف الماضي؛ لأنَّ المعنى الآخر دون هذا، ولا شك يا ابن أخي في أنَّ العرب لا تلحن، وترتكب المعنى الدونَ، وايم الله ما المعنى الذي يزعم أنَّه دون الأحسن مِنْ المعنى الذي ارتكب؛ فإنَّ فيه سوء معاملة المحبوب، ومعاملته بما يعامل الأدنى، وإذا أعطاه ذلك المعنى غير مصرح به كان أحسن من حيث تأدب معه، ولم يعامله بما يكره، فإذا أخذ الخصم هذا البيت عسر أخذه من يده، فكيف السبيل إلى أخذه من يده، فانظر هذا الموضع من أول الباب[1] إلى هذا، ما أشد إشكاله!

والذي ظهر فيه أن تجعل (ما) شرطية، ويكون (إني بحبلك) مغن عن الجواب، وكأنه يقول: إني بحبلك واصل حبلي إن لم أجدك على هُدَى أثر، فإذا انقدح الاحتمال لم يبق للكسائي متعلق، والحمد لله تعالى[2].

ثم أنشد: قول (**عُمَر**[3]:

وكم[4] مِالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ ** إذا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى)** [5]

(١) قوله: (الباب) ساقط من ب.

(٢) قوله: (تعالى) ساقط من ب،وجـ.

(٣) جـ: زيادة ابن أبي ربيعة.

(٤) ب، وجـ: ومن.

(٥) الكتاب ١/١٦٤-١٦٤.

والبيت من الطويل،وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٨، والكتاب ١/١٦٥، والمقاصد النحوية للعيني ٣/٢٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨١ ، وشرح التسهيل ٣/٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٨.

والشاهد فيه قوله: (مالئ عينيه) على تنوين مالئ، ونصب ما بعده تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنه في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

فهذا قاطع بمذهبنا؛ لأن (إذا) قد أعمل فيه (مالئا) وهو ظرف زمان(١) مستقبل.

وأنشد قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ** وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٢)**

[فهذا أيضا بمنزلة ما قبله؛ لأنَّه أعمل (سابقا) في الظرف المستقبل، لكن في] (٣) المعنى فساد من جهة أن الشيء لا يسبق إلا قبل مجيئه، وأما أن يُسبق قبل(٤) وقت مجيئه، فلا نقوله فما أنا بسابق(٥) شيئًا إذا كان جائيا فاسد؛ لأنه لا(٦) يسبق(٧) وقت مجيئه، كما قلنا.

فهذا يتخرج/ على أحد ثلاثة أوجه: ٢٠٤/أ

الأول: أن يكون (إذا كان) من صفة شيء، كأنَّه قال: سابقًا شيئا إذا جاء لا أسبقه قبل وقته، فهذا فيه من الضعف أنه إخبار بمعلوم؛ لأنه معلوم أن الشيء لا يسبق إلا قبل وقته، وفيه وصف شيء بـ(إذا)، وإذا وصف بـ(إذا) (٨) لزم أن يكون من جنس المعاني؛ لأن (إذا) لا يوصف بها إلا ما يصح أن تخبر بها عنه، وذلك المعاني لا الأجسام(٩)، وفي ذلك نقص المعنى؛ لأنَّه إنَّما يريد أنْ يعمَّ الأشياء كلَّها، وأنَّه لا يدرك شيئًا من الأشياء أي شيء كان قبل وقته، فهذا وجه.

---

(١) أ: وكان، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٢) سبق تخريجه في صفحة ٩١، والشاهد فيه قوله: (سابقا شيئا) على تنوين سابقا، ونصب ما بعده تشبيها بالفعل المضارع؛ لأنه في معناه ومن لفظه، وعمل عمله.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) قوله (قبل) ساقط من أ وجـ.

(٥) جـ: سابق.

(٦) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٧) أ،ب: يبين، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) ب: وإذا.

(٩) لأن (إذا) ظرف زمان، وظرف الزمان لا يقع خبرا عن الأجسام، بل عن المعاني، قال سيبويه: "وجميع ظروف الزمان الزمان لا تكون ظروفا للجثث". الكتاب ١/١٣٦.

وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٣٠ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٢٣.

والثاني[١]: أن يجعل (إذا) بدل اشتمال، وكأنه يقول: ولا سابقًا شيئًا وقته، أي: ولا سابقًا وقت شيء، وفي هذا الوجه استعمال (إذا) اسمًا، وذلك بعيدٌ[٢].

والثالث: أن يجعلها شرطًا، وهو أسدُّ الأوجه[٣]، وكأنه قال: إذا كان جائيا لا أسبقه قبل أوانه، ويكون ولا سابقًا[٤] قد أغنى عن الجواب.

ثم أنشد قول الأحوص:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً [٥]

فهذا يحمل على أن اسم الفاعل حالٌ؛ لأن (ليس) الأفصح فيها أن يكون خبرها الفعل المضارع[٦]، وقد تقدم هذا.

ثم قال: (**واعْلمْ أنَّ العربَ يَسْتخِفُّون فيَحْذفُون التَّنوينَ والنُّونَ**)[٧]، قلت: قد أتينا على هذا كله[٨].

ثم قال: (**ولا يتغيَّرُ مِن المَعْنى شيءٌ**)[٩]، قلت: معناه أنَّ الإضافة لا تُعرِّف؛ لأنها من نصب، والأصل ذلك، وسوف يستدل سيبويه على أن هذه الإضافة لا يكتسب فيها الأول

---

(١) ب: الثاني.

(٢) قال المالقي: "والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ولا مفعولا، وأنها لا تخرج عن الظرفية". الجنى الداني ص ٣٧٣.

(٣) وذكر البغدادي أن (إذا) شرطية حذف جوابها، ويدل عليه ما قبلها، ولا يصح أن تكون ظرفية؛ لأن الشيء لا يسبق وقت مجيئه. خزانة الأدب ٩/١٠٤.

(٤) ب: زيادة (عن).

(٥) سبق تخريجه في ص١٠١، وفي جـ الشطر الثاني:

وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

والشاهد فيه قوله: (مصلحين عشيرة) على إعمال مصلحين؛ لأن النون بمثابة التنوين.

(٦) ذهب جمهور النحويين إلى أن (ليس) لنفي الحال، وذهب سيبويه إلى أن (ليس) للنفي مطلقا، وقال الأندلسي: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال،كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٩٨-١٩٩.

(٧) الكتاب ١/١٦٥.

(٨) تقدم في صفحة ٨٨.

(٩) الكتاب ١/١٦٥- ١٦٦.

تخصيصًا، ولا تعريفًا[(١)]، إلا أن هذه الإضافة وإن كانت فرعًا بدليل كونها لا تعرف، فهي أكثر أكثر من أن تعمل الاسم فينون، وينصب ما بعده.

وقوله: (**فجَرى مَجْرَى غُلامِ عبْدِ اللهِ في اللَّفظ**)[(٢)]، يريد: أنه قد صار مكفوف التنوين مثله/. ٢٠٤/ب

ثم قال: (**ولَيْسَ مِثْلَهُ في المَعْنَى**)[(٣)]، وذلك أن هذا لا يتعرف، وغلامُ عبدِ الله معرفة، وليس أصل (غلام) قبل كف التنوين أن ينصب ما بعده، فهذا هو الفرق بينهما.

ثم قال: **ولَيْس يغيِّر**[(٤)] **كَفُّ التنوينِ إذا حذفتَه اسْتخفافًا شيئًا مِن المَعْنى ولا يَجْعلُهُ**[(٥)] **يَجْعلُهُ**[(٥)] **مَعْرِفَةً**) [(٦)]، قلت: فهذا نصٌ على أن الإضافة هنا لا تُعرِّفُ.

وقوله: (﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾) [(٧)] تَمْثِيل للإضافةِ، والمعنى على الحال لا على المضي؛ لأنَّ جميع الأنْفُسِ لمْ تذق الموت.

وقوله:(﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾)[(٨)] مُسْتقبل؛ لأنَّه إنَّما أخْبَرَ قَبْل إرسالها، بدليل قوله: ﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ ﴾[(٩)].

---

(١) قال سيبويه: "ومما يكون مضافا إلى المعرفة، ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل، فأريد بها معنى التنوين، من ذلك: مررت برجل ضاربك" الكتاب ٤٢٥/١.

(٢) الكتاب ١٦٦/١.

(٣) الكتاب ١٦٦/١.

(٤) ب: يغني.

(٥) أ: يمثله، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، وكتاب سيبويه.

(٦) الكتاب ١٦٦/١، مع تصرف في اللفظ.

(٧) الكتاب ٦٦/١.

سورة آل عمران، من الآية: (١٨٥).

(٨) الكتاب ١٦٦/١.

سورة القمر، من الآية: (٢٧).

(٩) سورة القمر، من الآية: (٢٧).

وقوله: (﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾)[١] لم يقع تنكيس (الرؤوس)[٢]، ولو تصرف ما بعدها إلى الماضي[٣]، فكيف يلتئم مع (نَاكِسُوا۟)، فوجهه ما تخرج عليه: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٤] لقرب الآخرة من الدار الدنيا، جعلوا كأنهم قد نكسوا رؤوسهم.

ثم قال[٥]:(**﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾**[٦] **فالمعنى معنى ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾**)[٧]، يريد: أنَّ معناه معنى المنون الذي هو آمين[٨].

ثم قال[٩]: **(يَزِيد هذا عِنْدك وُضُوحًا[١٠] قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾)**[١١]،

[يريد: أنَّ الَّذي يُؤَيِّد ما ذكرته مِنْ كَوْن الإضافة لا تُعرِّف اسم الفاعل قوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾][١٢] فوصف به الحال، فإنْ قلت: فهو بدل، قلت: البدل مِن الحال حال، فهو نكرة باتفاقٍ.

---

(١) الكتاب ٦٦/١.

سورة السجدة، من الآية (١٢).

(٢) قوله: (الرؤس) هكذا في جميع النسخ، والصواب ما أثبته.

(٣) ب، وجـ: المضي.

(٤) سورة النحل، من الآية الأولى.

(٥) الكتاب ١٦٦/١.

(٦) سورة المائدة، من الآية الأولى.

(٧) سورة المائدة، من الآية الثانية.

(٨) جـ: ليس.

(٩) الكتاب ١٦٦/١.

(١٠) ب: وصريحا.

(١١) سورة المائدة من الآية: (٩٥).

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

وقوله[١]: (﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾)[٢] كذلك؛ لأنَّه (وصف به العارض)[٣].

فإنْ قلت: ولعله بدل.

قلت: لا يستقيم ذلك؛ لأنَّ الكلام يكون[٤] قدْ انتهى[٥] عند قوله: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ﴾، وذلك إخبار غير مفيد، ألا ترى أنَّهم لا يريدون الإخبار بأنَّ هذا المستقبل عارض؛ لأنَّهم يَعْرِفُون[٦] ذلك، وإنَّما الفائدة في وصفه بأنَّه مُمْطر، وهذا بعينه يبطل أنْ يكونا خبرين، لهذا [يقال][٧] أمْطر في[٨] العذاب، ومَطَر في الخير[٩].

وقوله: (**وستراه في بابِهِ مُفَصَّلًا**)[١٠]، قلتُ: يُحِيلُ على أبواب الصفات حيث ذَكَر مررتُ برجلٍ مُخالطِ بدنِه داءٌ[١١]، وقد أحكمنا تلك الأبواب، وأتينا على جملتها، والحمد لله.

٢٠٥/أ (**قال الخليلُ**[١٢]: **هو كائنُ أَخِيْك على الاسْتِخْفافِ**)[١٣]/، يريد: أنَّ هذا أيضا يُمَكِنُ أنَّ [تكون][١٤] الإضافة غيرَ مَحْضَةٍ، وذلك أنَّ اسم الفاعل إنَّما يضاف إلى المفعول، لا إلى

(١) الكتاب ١/١٦٦.

(٢) سورة الأحقاف، من الآية: (٢٤).

(٣) ب: وصف والعارض، وجـ: وصف بالعارض.

(٤) قوله:(يكون) ساقط من جـ.

(٥) أ: اشتهى، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) ب: لا يعرفون.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) ب، وجـ: من.

(٩) ينظر: مجاز القرآن ١/٢٤٥، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٢١٣.

(١٠) الكتاب ١/١٦٦.

(١١) الكتاب ٢/١٨.

(١٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبدالرحمن، ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ، وعاش بها، وهو من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ومن أشهر مؤلفاته كتاب العين، وتوفي بالبصرة سنة ١٧٠هـ.ينظر: الوافي بالوفيات ١٣/٢٤٠-٢٤٤، والأعلام ٢/٣١٤.

(١٣) الكتاب ١/١٦٦.

(١٤) زيادة يقتضيها السياق.

الفاعل[١]، فتقول: مررتُ برجلٍ ضارب زيدٍ أبوه، ولا يجوز: ضارب أبيه زيدًا؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نَفْسِه، والمفعول في كائنٍ هو الفاعل، فكان ينبغي ألا يضاف إليه، فيقال: كائنٌ أخاك، فكونهم قد أضافوه دليل على أن الإضافة على نية التنوين، ولولا ذلك لما ساغت الإضافة، فهذا [ما] [٢] يريد الخليلُ، وهو حسنٌ جدًا.

ثم أنْشدَ (قَوْلَ الفرزْدَقِ:

أَتَانِي على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه)[٣]

فهذا حالٌ بنفسه فهو نكرة، فلو كان في موضع الحال لجاز أن يكون معرفة.

وقول الزِّبْرِقانِ بن بدرٍ:

مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ الماذِيِّ يَحْفِزُه ****بالْمَشْرَفِيِّ وغابٌ فوقَه حَصِدُ [٤]

فهو حال أيضا مما قبله.

ثم قال: (**وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة:**

تراها مِنْ يَبِيسِ الماءِ شُهْباً ** مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ)**[٥]

---

(١) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٧٤، ٢٢٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/٨٦١، وحاشية الصبان ٢/٤٥٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الكتاب ١/١٦٧.

صدر بيت من الطويل، وعجزه: كما في جـ: الشطر الثاني: **برِجْلَيْ لِئيمٍ واسْتِ عبدٍ تُعادِلُهْ**

وهو للفرزدق في ديوانه ٧٢٧، والكتاب ١/١٦٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٢١، والنكت للأعلم ١/٣٩٧، وخزانة الأدب ٧/٥٢٩.

والشاهد فيه قوله: (عادل وطبه) على حذف التنوين من (عادل) وإضافته إلى ما بعده استخفافا.

(٤) البيت من البسيط ، وهو للزبرقان بن بدر في الكتاب ١/١٦٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨٢، وشرح أبيات أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/٣٩٧.

والشاهد فيه قوله: (مستحقبي حلق) على حذف النون من (مستحقبي) وإضافته إلى حلق استخفافا؛ لأنَّ النون من التنوين.

(٥) الكتاب: ١/١٦٧.

والبيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٢٧، ولسان العرب ١٥/٤٣٤ مادة (يبس)، وللسليك بن السلكة في الكتاب ١/١٦٧.

=

إنْ قلت: هذا أعْملَ أو لم يَعْمل فهو نكرة، فكيْف جاء به؟ قلت: قد قال قبل هذا، وممَّا جاء في الشعر غير منون، فهو مفصولٌ[١] ممَّا قبلَهُ، وإنَّما جاء به على كف التنوين[٢].

ثم قال: (ومِمَّا يَزِيدُ هذا البابَ إيْضَاحًا على مَعْنى المنوَّنِ قولُ النَّابِغَةِ:

احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيِّ إذْ نظرتْ ** إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ)[٣]**

فهذا يُوَضِّحُ أنَّ الإضافةَ غيْرُ مَحْضةٍ؛ لأنَّهُ وَصَفَ الحَمَامَ بأنَّها وارِدُ الثَّمَدِ، فيقال: حمامٌ واردٌ؛ لأنَّه جَمْعٌ لِمَا لا يعقل.

وكذلك قوْلُ (المرَّارِ الأسدي:

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِى رأْسِهِ ** ناجٍ مخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعيِّسِ)[٤]**

فوجْهُ الدليلِ مِنْ هذا دُخُولُ كُلّ على مُفْرِدٍ في معنى جَمْعٍ[٥]، وإذا كان المفردُ في مَعْنى جمع[٦] لم يكن إلا نكرة[٧].

=

ناجٍ: سريع، والصهبة: بياض يضرب إلى الحمرة، والمتعيِّس: الأبيض تخالطه شُقْرة.

والشاهد فيه قوله: (مخالط درة) على حذف التنوين من (مخالط) وإضافته إلى ما بعده استخفافا.

(١) ب: مفعول.

(٢) جـ. النون.

(٣) الكتاب ١٦٧/١، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٤، والكتاب ١٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٦/١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤٧/٢، ولسان العرب ٢٧٠/٣، (حكم)، ٣٤٤/٣ (حمم).

والشاهد فيه قوله: (وارد الثمد) على أن إضافة (وارد) إلى (الثمد) إضافة غير محضة، فلم تكتسب تعريفا، فوصفت بها النكرة قبلها.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي في الكتاب ١٦٨/١، والمحتسب لابن جني ١٨٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٣، وأسرار العربية ص١٨٨ ، ولسان العرب ١٢٤/٩ مادة (عرد).

والشاهد فيه قوله: (بكل معطي رأسه) على أن إضافة (معطي) إلى (رأسه) مع نية التنوين والنصب، والدليل عليه إضافة (كل) إليه؛ لأن(كل) هنا لا تضاف إلا إلى نكرة.

(٥) ب، وجـ:جميع.

(٦) ب، وجـ:جميع.

(٧) ينظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الأندلسي ١٠٠٦/٣، وشرح شواهد الإيضاح لعبدالله بن بري ص ١٢٣.

ثم قال: (**فَهُوَ عَلَى المَعْنَى لا عَلَى الأصْلِ**)[١]، هذا هو الذي قلنا مِنْ أنْ كف التنوين فرعٌ، ألا ترى قوله: فهو على المعنى، يريد كف التنوين[٢]: على معنى التنوين، وليس إضافته/ على الأصل، بل هي فرع العمل .

ثم قال: (**لأنَّ هذا الموْضِعَ لا تقعُ فِيهِ المَعْرِفَةُ**)[٣]، فهذا يؤيد أنَّ الإضافة ليست على الأصل.

ثم قال: (**ولَوْ كان الأصْلُ هنا**[٤] **تَرْكُ التَّنوين لَمَا دَخَلَ التنوينُ ولا كان نكرةً**)[٥]، يريد: أنَّهُ لو كان بمنزلةِ غُلَام زَيْدٍ لما قيل: ضاربٌ زيدًا، كما [٦] إنَّهُ لا يقال: غُلَامٌ زيدًا، ولا كان نكرة في حال الإضافة، كما: أنَّ غُلامَ زيدٍ لا يكون نكرة.

ثم قال: (**وزَعَمَ عيسى**[٧] **أنَّهم يُنْشدون هذا البيت :**

فأَلفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ** ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قَلِيلاً**)[٨]

---

(١) قال سيبويه فيما جاء من الشعر غير منون: "**فهو على المعنى لا على الأصل**، والأصل التنوين" الكتاب ١٦٨/١.

(٢) ب: اليدين.

(٣) الكتاب ١٦٨/١.

(٤) جـ: هناك.

(٥) الكتاب ١٦٨/١.

(٦) أ: زيادة (قيل)، والسياق يقتضي حذفها.

(٧) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، إمام في النحو والعربية والقراءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وصنف : الإكمال والجامع ، توفي سنة ١٤٩ هـ ، ينظر : الوافي بالوفيات ١٥٤/٢٣-١٥٦، وبغية الوعاة ٢٣٧/٢.

(٨) الكتاب ١٦٩/١.

البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٢/٢، والأشباه والنظائر ٢١١/١، ولسان العرب ٣٠/٩ مادة(عتب)، ٢١١/٩ (عسل)، ومغني اللبيب ٦٣٦/٢، ٧٤١، وهمع الهوامع ١٧٩/٦.

والشاهد فيه قوله: (ولا ذاكر الله) على حذف التنوين من(ذاكر) لالتقاء الساكنين، وليس للإضافة، ولفظ الجلالة منصوب.

فهذا ليس ممَّا ذكرنا؛ لأنَّه لوْ حَذَفَهُ للإضافة لجرَّ اسمَ اللهِ تعالى، فإنَّما حذَفَهُ لالتقاء الساكنين اضطرارًا، والوجهُ كسْرُه لا حَذْفُهُ، فإنَّما شبهه بما ذكر سيبويه في[1] قوله:

ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ [2]

وكان وجه ذلك أنَّه جعل النون كحروف العلة، فكذلك وجْه هذا، واللهُ أعْلم.

ثم قال: (**وتقولُ في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ إذا أشْرَكْتَ بَيْنَهُمَا في الجارِّ**)[3]، فهذا لا يمتنع؛ لأنَّ كُلَّ اسْمٍ يُحْمَلُ عليه، ولا مانع مِنْ ذلك.

وقوله: (**وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى المَعْنَى وتُضْمِرُ لَهُ ناصبًا**)[4]، فهذا ظاهر في منع الحمل الحمل على الموضع، خلافًا للأستاذ أبي الحجاج الشنتمري[5]؛ لأنَّهُ أجازَ الحَمْلَ على المَوْضِعِ دُوْنَ مجرور[6]، وتابعَهُ الأستاذُ أبو عبد الله ابن أبي العافية[7]، فزعم أنَّهُ لا يجوز ذلك إلا حيث

---

(١) ب: من.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلستُ بآتيه ولا أَستطِيعُه

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص٥٦، والكتاب ٢٧/١، والمنصف ٢٢٩/٢، والأزهية في علم الحروف ص٢٩٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص٢٦٩.

والشاهد فيه: حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة.

(٣) أ: الحال، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

الكتاب ١٦٩/١، مع تصرف في اللفظ.

(٤) الكتاب ١٦٩/١.

(٥) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، أبو الحجاج المعروف بالأعلم، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني ومعاني الأشعار، حسن الضبط لها، ولد سنة ٤١٠هـ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، ومات سنة ٤٧٦هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٩٠/٢٩، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٦) جـ: محرز.

ينظر رأي الشنتمري في: ارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٧/٢.

(٧) ينظر رأيه في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن الربيع ١٠٢٩/٢.

وهو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي، أبو عبد الله، كان بارعًا في النحو واللغة، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الشنتمري، وكان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة ٥٠٩هـ، ينظر: إنباه الرواة ٧٣/٣، والوافي بالوفيات

=

حيث يكون ثَمَّ محرز[1]، وهو الظاهر مِنْ كلام سيبويه هنا[2]، ومِن[3] باب تعرضه للحمل على الموضع؛ حيث خص الحمل على الموضع، ولم يذكر مِن[4] الجملة هذا، وإلا فقد كان يمكن أنْ يتَأَوّل هذا، فيكون (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) قد راعيت فيه (ضاربٌ)، ولذلك حملت عليه، فيكون هذا القدر مضمرًا، أو لحظت فيه معنى (يضرب)، فيكون الإضمار على هذا المعنى، وهو بعيدٌ لعمرك، لكن إنما يثبت مذهب سيبويه في الباب الذي نص فيه [على][5] ما يحمل/ ٢٠٦/أ على موضعه، ولم يذكر هذا.

ثم أنشد على هذا قوله:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِمِ ** أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ**[6]

وكذلك قوله:

أَعِنِّى بخَوّارِ العِنانِ[7]

=

.١٤٩/٣

(١) أ: مجرور، ب: مجوز، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) ب: هذا.

(٣) جـ: وفي.

(٤) ب، وجـ: في.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٣١٢، والكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والمقتضب ١٥٣/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٤/٤، وبلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج ٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤.
والشاهد فيه قوله: (مثل أسرة منظور بن سيار) على نصب (مثل) على المعنى بإضمار فعل.

(٧) جزء بيت من الطويل، وهو لكعب بن جُعيل التغلبي في الكتاب ١٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٣١/١، وبلا نسبة في النكت للأعلم ٣٩٤/١، والمخصص لا بن سيده ١٧٣/٦.
تكملة البيت: ....تخاله إذَا راحَ يَرْدِى بالمدَجَّجِ أَحردَاَ
وَأَبْيَضَ مَصقولَ السَّطامِ مُهَنَّداً وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا
والخوّار: الضعيف اللين.
والشاهد فيه قوله (وأبيضَ مصقول السطام) على حمل (أبيض) على معنى أعني، أي: بتأويلها بمعنى أعطني وناولني، كأنه قال: أعطني خوار العنان وأبيض.

ثم قال بعد:

وَأبْيَضَ مَصقولَ السِّطَامِ[١]**وذا حَلَقٍ** [٢].

ثم قال: (**والنَّصبُ في الأوَّلِ أقْوَى وأَحْسَنُ**)[٣]، يعنى في: ضاربُ زيدٍ وعمرًا؛ لأن (ضارب) بنفسه ينصب، ويكون دليلا على مثله، وليس تنصب (جئني)[٤] على حال فيكون دليلا على شيء من معناه، لا من لفظه، ولهذا قال: (**لأنَّكَ أدْخَلْتَ الجرَّ**[٥] **على ما يُنْصبْ**)[٦]، يعني في ضارب؛ لأنَّهُ نفسَه يَنْصبُ، وأدْخَلْتَ هذا يعني في الفعل الجار على ما لا ينصب ولا يرفع، بل (كنت ترى أصل)[٧] الجر، فالنصب في الأول أقوى.

وأنشد :

بينا نحن نَرْقبُه أَتانا ** مُعَلَّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ** [٨]

فهو بمنزلة ضارب زيد وعمرًا، وكذلك قوله :

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجِتنا ** أو عبدَ رَبٍّ أَخا عَوْنِ بنِ مِخراقِ** [٩]

---

(١) أ وب: العظام، والصواب ما أثبته من جـ والمصادر والكتب المخرجة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جُعيل التغلبي في الكتاب ١/١٧٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٨٧، وبلا نسبة في النكت ١/٣٩٤.

جـ، تكملة البيت: **من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا**

(٣) الكتاب ١/١٧٠.

(٤) ب: أجئني.

(٥) جـ: أل.

(٦) الكتاب ١/١٧٠.

(٧) ب، وجـ: جئت بما أصله.

(٨) البيت من الوافر، وهو لرجل من قيس عيلان في الكتاب ١/١٧١، وبلا نسبة في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٥٨، والمقاصد النحوية للعيني ٣/٤٠.

الوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

والشاهد فيه قوله: (وزناد راع) على نصب (زناد) حملا على موضع (وفضة)؛ لأن معناه: يعلق وفضة وزناد راع.

(٩) البيت من البسيط، وبلا نسبة في الكتاب ١/١٧١، والمقتضب ٤/١٥١، والمقاصد النحوية ٣/٥١٣، والأشباه والنظائر ١/٢٦٥، وهمع الهوامع ٥/٢٩٥.

=

ثم قال: (**فإذا أخْبَرَ أنَّ الفعل قَدْ وقع وانقطع فهو بغيرِ التنوينِ ألبتّةَ**)[1]، قد أعطينا العلة في هذا، وذكرنا خلاف الكسائي، وبيَّنَّا الصحيح مِن المذهبين، ممَّا أغنى عَنْ إعادته.

ثم قال: (**لأنَّهُ إنَّما أُجْرِي مُجْرَى الفعِلِ المضارِعِ له**)[2]، هذا تعليلٌ حسنٌ؛ لأنَّه[3] لو علَّل عمل[4] اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال بالجريان لاحتاج إلى الاعتذار عن اسم المفعول، فلمّا أراد أنْ يَشْمَلَ الجميع اعتلّ لعمل ذلك بأنّه في معنى فعل أشبهَه، وكذلك اسم المفعول.

وأمَّا الماضي فليس فيه[5] مَعْنى فعل يُشْبِهُهُ[6]؛ لأنَّ الماضي لا يُشْبِهُ الاسم، ألا ترى أنَّه مبني.

ثم قال: (**فلمّا أرادَ سِوَى ذلك المَعْنى جَرَى مَجْرى الأسماء التي مِن**[7] **غير ذلك الفعل**)[8]، أي: فلما أراد سوى الحال والاستقبال صار كالأسماء التي لم تؤخذ مِن هذا الفعل[9]، وصار بمنزلة كاهل، وحائك.

=

باعث: موقظ أو مرسل، ودينار وعبد ربّ رجلان، وأراد عبد ربه ولكن تريد الإضافة وهو يريدها.

والشاهد فيه قوله: (عبدَ ربِّ أخا عون) على نصب (عبد) حملا على موضع (دينار).

(١) الكتاب ١/١٧١.

(٢) الكتاب ١/١٧١.

(٣) جـ: أنه.

(٤) قوله: (عمل) ساقط من ب.

(٥) ب: في.

(٦) ب، وجـ: أشبهه.

(٧) جـ: في.

(٨) الكتاب ١/١٧١.

(٩) ب، وجـ: حارك.

ثم قال: (**وذلك هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه/، وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ**)[١]، تمثيل ٢٠٦/ب
للماضي، ويريد بقوله: وجهُ الكلامِ وحدُّه الجرُّ، يريد في الاسم المعطوف، وإنَّما كان الوجه الجر؛ لأنَّ الأول لا يعمل على حال النّصبِ، فصار بمنزلة:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ[٢]

فبالوجه الذي كان الجر في هذا حسنا أحسن مِن الجر في: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا[٣]، إذا أردت الحال يكون بعينه في اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، ألا ترى قوله: (**لأنَّهُ ليس مَوْضِعًا للتنوينِ**)[٤]، أي: لا ينون الأول على حال، فيكون قد دلّ على ناصب مثله، فإنّما يكون دالا على شيء، و[٥]ليس مثله فيَضْعفُ [النَّصب][٦] فإذا ضَعُفَ قَوي الجرُّ.

ثم قال: (**وكذلك هذا**[٧] **ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه**)[٨]، أي: ومثل هذا في جواز الجر، إلا إلا أن سيبويه – رحمه الله[٩] – سينص بعدُ على أن النصب في الفصل[١٠] أقوى؛ وعلة ذلك الفصل بين الجار والمجرور، ألا ترى: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه[١١]، فتكون قد فصلت بين الجار والمجرور، وذلك غير جائز جوازًا حسنًا[١٢].

---

(١) الكتاب ١/١٧١.

(٢) سبق تخريجه في ص١١٦.

(٣) ب، جـ: وعمرا.

(٤) أ: للتبري، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، والكتاب.

(٥) الواو ساقطة من ب، وجـ.

(٦) قوله: النصب، ساقط من أ، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٧) أ، وجـ: هو، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب.

(٨) الكتاب ١/١٧١.

(٩) قوله: رحمه الله ساقط من ب، وجـ.

(١٠) ب: الفعل.

(١١) تقدم في صفحة (٩٣).

(١٢) لأن الجار والمجرور كشيء واحد، فحكمه أن يكون إلى جنبه ويتصل به.
ينظر: الكتاب ١/١٧٥، والأصول في النحو لابن السراج ١/٣١٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٦٧.